موثوقية مستخدمي القوائم المالية نِتاج برمجيات نظم المعلومات المحاسبية بمصداقية تلك القوائم

محاسب قانوني د . عبدالوهاب عبدالرزاق حسن شويلية

جامعة الفرات الأوسط التقنية / الكلية التقنية الإدارية / كوفة

ملخص

الدراسة هذه وُلدت لقياس أثر مقبولية نتائج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لدى البعض ممن يتداولون البيانات المحاسبية عبر القوائم المالية للوحدات الاقتصادية ، وذلك عبر استعراض واستطلاع الواقع من حيث توافر مواصفات الجودة، وتوفر القدرة والامكانات المتاحة لتلبية حاجات ورغبات مستخدمي التقارير المالية سيما المستثمرون الحاليون المرتقبون منهم ، ومدى مسايرتها لقافلة التطورات التقنية كيمَ تنهض رؤية واضحة الأبعاد في تقييم تلكم النظم ومن ثَم توالد القناعة بها وتقديم التوصيات المناسبة، و من خلال استعراض البحوث العلمية في هذا المجال جاءت صياغة نموذج الدراسة وفرضياتها ومتغيرات تحديد الهوية وتنظيم الاستبانة .

إجمالية التحليل وتفسير النتائج كان يتمحور في الآتي :

1) توافر الخصائص النوعية في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، غير أنها بدرجات متفاوتة،
2) توافر عنصر مسايرة التطور والكفاءة والخبرة العملية لدى شركات البرمجة ،
3) هناك علاقة كبيرة بين توفر خصائص الجودة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وقدرة هذه النظم المحوسبة لتلبية حاجات ورغبات مستخدمي نتائج تلك النظم سيما المستثمرين منهم ،
4) ما سبق لا يمنع من وجود التفاوت والاختلاف بين نظم المعلوماتية المحوسبة ذاتها من حيث توافر مواصفات وخصائص فنية وأدائية يحكمها عرض السوق وطلب الزبائن .

وفي سلمتها الأخيرة خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من شأنها تبيان أبعاد مدى تأثر القرارات الاستثمارية بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أو بتعبير فني أكثر دقة لأغراض الدراسة ، أنه بزيادة الضوابط الرقابية ترتفع موثوقية المعلومات المحاسبية التي تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لدى مستخدمي القوائم والبيانات المالية، فضلا عن حزمة أخرى من شأنها الارتقاء بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على أصعدة الانتاج , التسويق , التطوير , التغيير , التنفيذ والمتابعة ، بهدف حمل مستخدمي التقارير المالية لاسيما المستثمرون منهم على الوثوق بنتائج البرمجيات المحاسبية والتسليم بصحية العمل مع مخرجاتها .

Abstract

This study was born to measure the impact of the admissibility of the results of accounting information systems computerized among investors and potential customers who are trading accounting data through the financial statements of the economic units, and through review and explore reality in terms of the availability of quality specifications, and provide the ability and the means available to meet the needs and desires of the users of financial reports, and the extent of the keeping up with the technological developments in order to promote a clear vision of dimensions in the evaluation of telecom systems and thus breeding out the contentment and make appropriate recommendations, and through a review of scientific research in this field was the formulation of a model study variables and hypotheses and the identification and resolution organization.

Overall analysis and interpretation of the results was centered in the following:

1) the availability of qualitative characteristics in computerized accounting information systems, but to varying degrees,

2) the availability of an item to keep pace with development, efficiency and practical experience with programming companies,

3) There is a great relationship between the availability of quality properties in computerized accounting information systems and the ability of these computerized systems to meet the needs and desires of the users of the results of those systems,

4) The above does not prevent the existence of disparities and differences between computerized information systems in terms of the availability of the same specifications and technical characteristics and performance today is governed by market supply and customer demand.

At handed recent study concluded that a set of recommendations that will reflect the dimensions of the impact on investment decisions, information systems, accounting computerized or words technician more accurate for the purposes of the study, it increased controls increases the reliability of accounting information, which represents the output of accounting information system users have lists and financial data, as well as for another package that will improve the computerized accounting information systems on the levels of production, marketing, development, change, implementation and follow-up, in order to carry users of financial reports to investors, especially whom to trust the results of the accounting software and delivery the healthy work with their outputs.

بسمك اللهم

تقديم

" الحمد لله الذي جعل الحمد مفتاحا لذكره وخلق الأشياء ناطقة بحمده وشكره .. والحمد لله كلما حمد الله شيء وكما يحب الله أن يحمد .. وكما هو أهله .. وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله ... والصلاة والسلام على نبيه محمد المشتق اسمه من اسمه المحمود وعلى آله الطاهرين أولي المكارم والجود .. اللهم صلِّ وسلم وبارك على محمد سيد الأنام وأهل بيته الكرام صلاة تقر بها أعينهم ويرغم بها أنف شائنهم من الجن والإنس أجمعين ....

وبعد

استوقفت كاتب السطور مناظرات تدور رحاها عن أتمتة البيانات المحاسبية وتجول ميادينها عنوانات مثل" أثر استخدام الحاسوب في خصائص المعلومات المحاسبية " .. و " إمكانية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة " .. و " مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية " .... وغيرها كثير ، وكلها يبحث موضوع دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية المبرمجة كتعبير أوضح المخرجات المحاسبية وفقا لبرامج إلكترونية معدة لغرض إدخال البيانات المالية والحصول على مخرجات المحاسبة من تقارير وكشوفات مالية ومن ثَمَ فهي لخدمة المهنة والعاملين في إطارها خلا دراسة أشارت للتعريف بمدى قدرة وإمكانيات { نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة } [1]في تلبية حاجات ورغبات مستخدمي البيانات المالية . [2]

ولما كانت المحاسبة لغة الأعمال ولسان حال الوحدات الاقتصادية وتقرير مركز أصحاب الاستثمار المالي كان لابد من بحث مدى المصداقية التي توفرها تلك المخرجات التقنية وموثوقيتها لدى مستخدمي التقارير والكشوفات المالية لاسيما الخارجيين منهم فضلا عن الداخليين ، ومن هذا المنطلق انبرى الباحث يدور في فلك تلك المعولية التي يقرها أصحاب المصلحة الحقيقية .

ولقد صدق الدلاهمة حين وصف ما تضمره الأيام الجارية .. " يعيش عالمن االمعاصر تطورا سريعا، على مختلف المستويات المعلوماتية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية ، وتلعب تكنولوجيا المعلومات Information Technology أو نظم المعلوماتInformation Systems دورا حيويا في دعم أنشطة المنشآت سواء أكانت هادفة للربح أم غير هادفة للربح ،ويستخدم المحاسبون في عملهم كماً هائلا من المعلومات، ولذلك تعد نظم المعلومات أو تكنولوجيا المعلومات أحد المجالات المهمة التي ينبغي على المحاسبين والدارسين للمحاسبة الاهتمام بها ومواكبة تطورها المتسارع، ويود الباحث أن يشد الانتباه إلى أن نظم المعلومات المحاسبية تختص *بتوفير معظم المعلومات الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها ماليا*، وتساعد في حل كثير من المشكلات والقرارات المالية التي تواجه الإدارة وأطراف أخرى متعددة، بحيث تكون قادرة على مواجهة مختلف ردود الأفعال في ظل التغير الدائم والمستمر لبيئة الأعمال المعاصرة إذ زيادة حدة التنافس والتطورات التكنولوجية والاقتصادية المتزايدة . " [3]

---

[1] اختزالاً قد يستخدم الباحث كلمة { نمسة } لتدل على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة حيثما وردت في متن البحث .

[2] القاعود , عدنان محمد محمد ، دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ، 2007 .

[3] الدلاهمة ، سليمان مصطفى ، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2008 .

وهكذا باتت تتراوح الدراسات بين الأداء المالي وجودته في ظل البيانات المحوسبة إلى مخاطر التدقيق من غير إيلاء الجانب الأهم في المعادلة ذلك هو مستخدمي البيانات المالية والتحقق من مدى وثوقهم من معلومات اعتمد في تداولها وإثبات بياناتها على برمجيات وضعها من قد لا يكون موضع اعتماد أو ثقة أولئك الممولين المباشرين أو غير المباشرين .. كونهم من غير العاملين في مجالها أو من سبر غورها ! .

الدراسة النظرية

المحور الأول : منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

1-1 منهجية البحث

بداية... موضوع نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من الموضوعات المهمة والحديثة نسبيا، وذا يتبين من خلال مراجعة الدراسات والأبحاث السابقة والمتعلقة بهذا الصدد، إذ نجد أن هناك شحة في العالم العربي عن هذا الموضوع في الوقت عينه نجد أن ما كُتب عنه في العالم الغربي دراسات قليلة... وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الحداثة النسبية لهذا الموضوع رغم أهميته الحيوية. وتجدر الإشارة إلى أن الأبحاث القليلة التي تمت في هذا الموضوع إنما هي كذلك لتنوع وتعددية ذات الموضوع .. فقد استهدفت التعرف على المخاطر المحتملة التي قد تواجه أو تهدد أمن تلك النظم والتعرف على أسبابها ومحاولة تطوير قائمة تتضمن أهم المخاطر التي قد تواجه أمن النظم المحاسبية الإلكترونية، ومن ثم محاولة اختبار مدى جوهرية وأهمية تلك المخاطر في الواقع العملي من خلال مجموعة من الدراسات الميدانية التي تمت في هذا الشأن، وذلك من خلال التعرف على معدل تكرار حدوثها وحجم الخسائر المالية الناجمة عنها ***دون ولوج عالم المستفيدين فعلا من مخرجات تلك النظم*** .

1_1_1 مشكلة الدراسة

مادام التساؤل ...أفي زيادة الضوابط الرقابية ترتفع موثوقية المعلومات المحاسبية تلك التي تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لدى مستخدمي القوائم والبيانات المالية !؟، و نظراً إلى أن جودة أي نظام تتوقف بدرجة كبيرة على موثوقية مخرجاته من جهة ،وعلى سلامة توافر ضوابط عامة تحكم هذا النظام من جهة أخرى .. !!! هنا يجد الباحث لنفسه جدوى ولوجه باب أبعاد تأثير البيئة القانونية والضوابط المهنية المؤيدة لكفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.. من تضاد ما تعكسه العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي عليها مستفيدو القوائم المالية سواء الداخليون منهم والخارجيون (ولربما أو) ، سيما وأن نظم المعلومات المحاسبية توفر معظم (وليس كل)المعلومات الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها ماليا (فما بالك مما لا يمكن التعبير عنه ماليا ويمكن قياسه كميا .. وتلك التي لها تأثيرات اقتصادية بيد أنه يصعب قياسها ماليا كلا أو جزءا)،وتساعد في حل كثير(وليس كل !! .. صَغُرَ ذلك الجزء المطمور أم كَبُرَ) من المشكلات والقرارات المالية التي تواجها لإدارة وأطراف أخرى متعددة، تلك هي مشكلة البحث .

2_1_1 هدف الدراسة :

يكمن هدف الدراسة في:

1- تبيان ماهية المصداقية التي تولدها نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في موثوقية المعلومات المحاسبية لدى مستخدمي القوائم المالية ومدى معوليتهم على مخرجاتها وذلك من خلال معرفة مفهوم موثوقية المعلومات المحاسبية وخصائصها.

2- هضم مفهوم الضوابط الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومكوناتها من ضوابط تنظيمية ، وضوابط الرقابة على الوصول، وضوابط الرقابة على أمن وحماية الملفات ،وضوابط توثيق وتطوير النظام .

3- معرفة رأي مراقبي الحسابات الخارجيين حول أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية المبرمجة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وذلك من خلال أداة الدراسة .

4- تقييم تأثير انعكاس العوامل التقنية والتشريعية والاقتصادية والسلوكية على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية محل البحث .

3_1_1 أهمية الدراسة :

يمكن إجمال الأهمية التي يتوخاها الباحث من خلال سطور وريقاته الآتي :

1) حداثة الموضوع النسبية والتي يعتقد الباحث أسبقيته في خوض غمار هذا الفرع من غصن شجرة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة(ردود أفعال مستخدمي البيانات المالية من البيانات المالية كمخرجات لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة)..

2) إضافة ولو لمسة بسيطة بل وضع إشارة وإن ضعُفت لوضع تصورات واضحة لدراسة وتقييم أنظمة المحاسبة المبرمجة تمكّن المستفيدين الداخليين منهم في اقتناء نظام قوي تتوافر فيه مقومات الجودة الشاملة ما أمكن ، والخارجيين في زيادة المعولية والاعتمادية الائتمانية والاستثمارية وحتى البيئية ..

3) المسؤولية المضافة لأعمال مراقب الحسابات والأهمية التي يؤديها دوره في تقييم أعمال الوحدات الاقتصادية لاسيما بعد سلسلة الانهيارات الاقتصادية التي تعرضت لها الاستثمارات العالمية والتي ما برحت آثارها المالية تنوء بها تلكم الاقتصادات .. وهي في أعمالها إنما كانت تعتمد البرمجيات مما يستوجب التوقف عند موضوعية تلك البيانات المؤتمتة .. يرى الباحث أنها وإن كانت أهمية مضافة كون البلد (العراق) لم يعان من تلك الآثار بسبب محدودية الاستثمار العراقي في الخارج فضلا عنه في الداخل ، بيد أن ذا من باب النظرة التفاؤلية لمستقبل ليس ببعيد ، وهي إن لم تترك آثارها واضحة هنا فلقد أوجرت آثارها في بعض البلاد العربية لا سيما الخليجية منها ....

4_1_1 فرضيتا البحث :

استناداً إلى ما سبق وتحقيقاً لأهداف البحث وضع الباحث فرضيتا بحثه الرئيستان على هذا النحو :

الأولى) لا تُغني الضوابط الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية المبرمجة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية لدى مستخدمي القوائم المالية .

الثانية) ليس لمردود العوامل التقنية والتشريعية والاقتصادية والسلوكية لمجتمع المستفيدين تأثير بيّن على فاعلية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية المبرمجة .

بتلكم الأركان الأساس في البحوث العلمية يكتفي الباحث لاعتقاده غناها التقديم ,,, وينتقل بعدها ليستعرض ما كُتب في هذا الأمر مما تيسر له في سبيل إغناء بحثه .. وهنا سينهج الباحث على غير ما ألف عليه الباحثون من سرد موجز للدراسة وتبيان مستخلصها وما توافر لديه من استنتاجات وما خرج به من توصيات ليدرج بعدها ما تضيفه دراسته من جديد أو تنتقد من قديم إتماما لمنهجية بحثه أو استكمالا لمتطلبات دراسته ..... سيخوض الباحث غمار هذا الموضوع بالسرد المجرد والاستعراض المحلاج لتلكم الدراسات ولمن شاء المزيد فلقد يسّر الباحث البيانات التي يرى كفايتها ولمن رام بغيتها فليطلبها في مضانها (تبيانا لا أمرا) ...

2_1 بعض الدراسات السابقة

ستسبق الدراسات المكتوبة باللغة العربية تلكم المكتوبة باللغة الانكليزية ، لا انحيازا لقومية الباحث وانتمائه العرقي ... وإنما تكريما لتلكم اللغة التي رفع قدرها المولى الجليل عز شأنه فجعلها لغة كتابه المجيد ولسان أحبابه الخُلّص من العبيد .. أسأله التوفيق ؛ ومن ناحية ثانية لأن بعضا من تلكم الدراسات كتبها ممن ينطق العربية ويسكن دولة نأت عن دولته ويعمل في بلد غير بلدته ، وسيحكم عرضها التسلسلي تاريخ سوقها فيالعرض .

وسيورد الباحث – رغم ما قدّمه من قبل من أنه سيكتفي بالعرض دون البيان – إيجاز بضع من تلكم الدراسات توثيقا لمرماه وتأكيدا لمبتغاه .

1_2_1 أولا) بعض الدراسات المكتوبة باللغة العربية :

1) الليثي ، فؤاد محمد، "تقييم الآثار المتوقعة لمعيار المراجعة الآلية على ضوابطا لرقابة المحاسبية" ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة 14 ،العدد 55 ، 1988 .

استهدف البحث تقييما لآثار المتوقعة للمعيار الدولي الذي يدعو إلى دراسة وتحليل الأنظمة المحاسبية التي تستخدم المعالجة الآلية على ضوابط الرقابة المحاسبية، وكانت دراسة ميدانية على مجموعة من مؤسسات القطاع الحكومي والشركات والبنوك لمعرفة مدى مشاركة أقسام التدقيق الداخلي في تصميم الضوابط الرقابية بأنظمة التشغيل الإلكترونية، ومدى استخدام الضوابط الرقابية في جميع مراحل معالجة البيانات المحاسبية.

ومن أهم نتائج البحث أن الحاسوب يستخدم بشكل جيد، وأكد على ضرورة الانتباه لتقييم الضوابط الرقابية في أنظمة التشغيل، وأنه يلزم تحديد مستخدم الجهاز مسبقًا.

وأوصت الدراسة إلى الانتباه لدقة المدخلات والعمليات باستمرار، (كما أوضح أن الضوابط الرقابية يتم استخدامها في جميع مراحل معالجة البيانات المحاسبية).

2) جاموس، ياسر، " مراجعة النظم المحاسبية التي تعتمد على استخدام الحاسوب"، رسالة ماجستير في المحاسبة، حلب، جامعة حلب ، 1991 .

3) الدهان، أمية، و مخامرة، محسن،" اثر استخدام الحاسوب في عمل البنوك في الأردن" ، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، مجلد 17 ،عدد5،1995 .

4) غراب، كامل السيد وحجازي، فادية محمد، أثر استخدام نظم دعم القرار على كفاءة وفاعلية القرارات ، مجلة الإدارة العامة، المجلد 35 ،العدد الأول .1995.

5) حماد، سمر " أهميةدراسةالتحولإلىالنظاماالكترونيفيمهنةالمحاسبة"،ورقةعملمقدمةإلىمؤتمرالمحاسبةفيعصرالعولمةالاقتصادية،عمان ،الأردن، 14 _ 15 أيار، 1997 .

6) الشوملي ، باسم، " أهم المشكلات التي تواجه تطبيق الحاسوب في المحاسبة والحلول المقترحة" ورقة عمل مقدمة في مؤتمر المحاسبة في عصر العولمة الاقتصادية، عمان، الأردن، 14_15 أيار 1997 .

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف على أهم المشكلات التي يجب أن يلاحظها ويقوم بدراستها المحاسبون، وبيان أثرها في نظم المعلومات المحاسبية التي يستخدمونها، ولقد بينت ثورة المعلومات، وانخفاض أسعار الحاسوب، وتوفير البرامج المتطورة الجاهزة، والمجالات التي يمكن تطبيق الحاسوب فيها، وإدخال البيانات للحاسب، وتقنية الترحيل للسجلات والملفات الآلية.

وأهم نتائج الدراسة ضرورة وجود ارتباط بين البرامج والمجالات المحاسبية، والمحافظة على السرية فيها الافادة من الحلول المقترحة باتباع المعايير الدولية للتقليل من حدة المشكلات، وضرورة تحديد أهداف تطبيق الحاسوب في الوحدة الاقتصادية، وتحديد مقياس نجاح التطبيق.

وأوصت الدراسة بتوفير الملاكات المؤهلة التي تحتاجها عملية التطبيق، وتوفير الحواسيب والبرامج، واتباع المعايير الدولية.

7) ردايدة ، مراد صالح ، " اثر المعالجة الآلية على أنظمة المعلومات المحاسبية " دراسة تطبيقية في دائرة الجمارك ، الأردن ، 1998 .

8) يوئيل، اميل عقيل والعلي ،عبد الستار، ، نموذج تقييم أنظمة المعلومات الاستراتيجية كأداة تنافسية في المصارف ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد 38 ، العدد 2 ، 1998 .

9) الراشد ، وائل إبراهيم ، " أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية " ، دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت ، جامعة الكويت ، المجلة العربية للمحاسبة ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، مايو ، 1999 ،

10) الشنتف ، يوسف أحمد سعيد ، " دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عملية صنع القرارات ، دراسة ميدانية على البنوك ". جامعة الملكة أروى للعلوم الأكاديمية ، اليمن ، 2000 .

11) نينو، ماركو إبراهيم ، " أثر كفاءة نظم المعلومات في فاعلية اتخاذ القرارات في فروع بنك الإسكان للتجارة والتمويل العاملة في إقليم الشمال ، إربد للبحوث والدراسات ، المجلد الرابع ، العدد الأول . 2001 .

12) خطاب ، عبد الناصر عبد الله ، " تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية " ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة آل البيت ، الأردن . 2002.

13) القطناني ، خالد محمود حسن ، "أثر استخدام المعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، الأردن ، 2002.

14) القيسي ، محمد ، " أثر استخدام المعلومات المحاسبية على التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات في المصارف التجارية الأردنية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البلقاء التطبيقية ، الأردن . 2002 .

15) المعايطة ، سليمان خالد ، "دور البيانات المالية والمعلومات المحاسبية في التخطيط واتخاذ القرارات ". دراسة ميدانية تحليلية لواقع الجامعات الأردنية الحكومية المدة من 1995 لغاية 1999 ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية ا لدراسات العليا ، السودان ،2002 ،

16) القشي ، ظاهر شاهر يوسف ، " مدى فاعلية نظم ا لمعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، الأردن ، 2003 .

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الالكترونية والوصول إلى نموذج لنظام يربط بين نظام المعلومات المحاسبي والتجارة الالكترونية بحيث يضمن حماية معقولة من قراصنة الانترنت، ويسهم في تعزيز ثقة أصحاب المصالح من خلال اتباع أدوات رقابية متعددة لتفادي سلبية الأمان وسلبية التوكيدية وسلبية الموثوقية المفقودة في التجارة الالكترونية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

1- إن حل مشكلتي الاعتراف بالإيراد والتخصيص الضريبي ممكن من خلال توفير سياسات وإجراءات عملية تسهم في تحقيق الأمان والموثوقية والتوكيدية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي .

2- إن توفير كل من الأمان والموثوقية والتوكيدية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الالكتروني على شبكة الإنترنت؛ وذلك ضمن سياسات وإجراءات تقنية ومحاسبية تعتمدها الشركة ويتم التدقيق عليها من جهة خارجية مؤهلة محاسبياً وتكنولوجياً.

17) قدورة ، رسلي جميل وياسين ، سعيد غالب ، " نموذج مقترح لدراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات في الاستخدام الأمثل للموارد في المنشأة " ، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية المجلد السادس ، العدد الأول. 2003

18) غنيم ، ماهر محمود ، " دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في صنع القرارات في بلديات غزة بفلسطين " الجامعة الاسلامية ، 2004 ،

19) الكعبي ، عبدالله محمد سالم " مدى دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحد ة " ، جامعة اليرموك ، الأردن ، 2004 .

20) المحاسنة ، محمد عبد الرحيم ، "اثر كفاءة نظم المعلومات في فاعلية عملية اتخاذ القرارات ، دراسة ميدانية في دائرة الجمارك الأردنية ، مجلة الأردن في إدارة الأعمال ، مجلد 1 العدد 1 ، 2005 .

21) الدوسري ، سلطان ، "الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة " ، دراسة تحليلية في المنشآت القطرية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة دمشق ، 2006 .

22) المعشر، زياد يوسف والخصبة ، محمد علي ، "أثر العوامل التنظيمية والتقنية في تطبيقات نظم المعلومات الإدارية " ، (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الأردني) المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، ، المجلد 4 ، العدد 4 ، عمان ، الأردن ، 2006 .

23) الحكيم ، سليم ، "أثر استخدام قواعد البيانات في الوظيفة الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية" ، حالة تطبيقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق ، 2007 .

أجريت الدراسة في مؤسسات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي، وقد هدفت إلى:

- تحديد نقاط الضعف في الإجراءات الرقابية في مرحلة تحليل النظام، والعمل على سد الثغرات فيها من خلال مرحلة التصميم المنطقي للنظام.
- تصميم الهيكلية النموذجية لدورات العمليات من خلال مرحلة التصميم المنطقي للنظام من وجهة نظر النظام .
- تطبيق الإجراءات الرقابية التي تتلاءم ومعايير الكوبيت في مرحلة تنفيذ النظام من وجهة نظر النظام.

وانتهى البحث إلى أن استخدام نظم قواعد البيانات في تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتشغيلها يعزز من الوظيفة الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية. كما أن الفعالية الرقابية المحاسبية في بيئة قواعد البيانات تتطلب إعادة تصميم أنظمة العمليات.

24) عبد الله، خالد أمين وقطناني ، خالد محمود حسن ، "البيئة المصرفية وأثرها على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية" ، (دراسة تحليلية على المصارف التجارية الأردنية) ، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ، الأردن ، العدد الأول ، المجلد 10. 2007 .

25) القطناني ، خالد محمود حسن ، "أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر البيئة التشغيلية" ، دراسة تحليلية في المصارف الأردنية ، مجلة المنارة ، المجلد 13 ، العدد 2 ، جامعة آل البيت (ع) ، المفرق ، الأردن ، 2007 .

26) القشي ، ظاهر والعبادي ، هيثم ، "أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن" ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد 72 ، 2009 . [4]

27) ناعسة ، محمد سليم محمود ، "أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية على نجاح تلك النظم وأثر تطبيقها على الأداء المالي للشركات" ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، المجلد 5 ، العدد 2، 2009 .

[4] أظهر صدر المجلة المذكورة " المحاسبة والإدارة والتأمين " في العنوان المرسل باللغة العربية أن الباحث المشارك هو" د . هيثم العبادي " من جامعة عمان الأهلية .. في الوقت الذي أورد ملخص البحث ذاته والمنشور في المجلة عينها المدرج باللغة الإنكليزية أن الباحث المشارك هو د . جهاد قراقيش من جامعة الإسراء الأهلية ..!! عليه اقتضى التنويه والباحث ليس بأدرى من المتلقي .

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أهمية دور مشاركة المحاسبين في مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية، و أثر تلك المشاركة في أداء تلك النظم، كما هدفت هذه الدراسة أيضاً الى معرفة أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المعتمدة بالحاسوب في الأداء المالي للشركات، إذ اشتملت عينة الدراسة على 53 شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان وتوصل الباحث في هذه الدراسة الى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ما بين مشاركة المحاسبين في كافة مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية وبين أداء تلك النظم، وتم التوصل الى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي قبل و بعد تطبيق النظام، باستثناء نسبة الدخل التشغيلي الى المبيعات، إذ كانت هنالك فروقات ذات دلالة إحصائية ظهرت في السنتين الثانية و الثالثة بعد تطبيق النظام، وقد وجد الباحث أن هنالك فروقات ايجابية ذات دلالة إحصائية ما بين مؤشرات الأداء المالي للشركات التي تطبق أنظمة معلومات محاسبية تعتمد على الحاسوب وبين المؤشرات المالية لتلك الشركات التي لا تطبق مثل تلك الأنظمة.

28) كلبونة ، أحمد يوسف ، زريقات ، قاسم محمد ، زريقات ، عمر محمد ، سلامة ، رأفت سلامة ، "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية والمحوسبة على الأداء المالي" ، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية الأردنية ، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني ، غزة ، فلسطين . يونيو 2011 .

29) شاهين ، د . علي عبد الله ، العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المصارف التجارية العاملة في فلسطين ، الجامعة الإسلامية ، غزة . فلسطين ، 2012 .

ثانياً) بعض من الدراسات المكتوبة باللغة الانجليزية :

Secondly : Studies That Were Written in English Language :

1) Loch, Karen D., Houston H. Carr and Merrill E. Warkentin , “Threats to Information Systems: Today’s Reality, Yesterday’s Understanding”, MIS Quarterly, June , 1992 .

وتعد الدراسة من أوائل الدراسات في هذا المجال إذ قام Loch ورفاقه بعمل دراسة مسحية شملت 657 من مديري نظم المعلومات الإدارية في الولايات المتحدة، استهدفت استكشاف مدى إدراك مديري نظم المعلومات الإدارية فيما يتعلق بالمخاطر الأمنية الطى تواجه أمن النظم المحاسبية الإلكترونية في بيئة الحاسبات الشخصية والحاسبات الكبيرة وكذلك شبكة الحاسبات الإلكترونية. ولقد قام Loch ورفاقه بتطوير قائمة تضمنت اثنى عشر خطرا من المخاطر المحتملة التي قد تواجه أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية. ولقد أوضحت نتائج تلك الدراسة أن الكوارث الطبيعية والأحداث غير المقصودة لموظفي المنشأة قد تم تصنيفها ضمن الثلاثة مخاطر الهامة في جميع بيئات تكنولوجيا المعلومات، كما أعطى المشاركون في الدراسة أهمية أكبر للمخاطر الداخلية مقارنة بالمخاطر الخارجية لأمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، كما أظهرت الدراسة أن التدمير غير المتعمد للبيانات والإدخال غير المتعمد لبيانات غير سليمة بواسطة موظفي المنشأة وكذلك الرقابة غير الكافية على الوسائل مثل الأشرطة والأقراص الممغنطة تعد أهم ثلاثة مخاطر تواجه

أمن نظم المعلومات فيما يتعلق بأجهزة الحاسب الشخصية, و أن أهم ثلاثة مخاطر تتعلق بأجهزة الحاسب الألى الكبيرة تتمثل في: الإدخال غير المتعمد لبيانات غير سليمة من لدن موظفي المنشأة، الكوارث الطبيعية، والتدمير غير المتعمد للبيانات بواسطة موظفي المنشأة، بينما أظهرت الدراسة أن الكوارث الطبيعية والدخول غير المصرح به للبيانات/ النظام من قبل أطراف خارجية (قراصنة المعلومات) وضعف الأدوات الرقابية المادية تعد أهم ثلاثة مخاطر تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في بيئة شبكة الحاسب الآلي .

2) Lawrence A. West., Researching The Costs of Information System , Journal of Management, Information System, Vol. 11, No. 2 Fall ,1994

3) Aggarwal, Ajesh, and Rezaee, Zabihollah, , Total Quality management for Bridging the Expectation Gap in System Development ,International Journal of Project Management , 1996 .

4) Ryan, S. D. and B. Bordoloi “Evaluating Security Threats in Mainframe and Client / Server Environments”, Information & Management, (Vol. 32, Iss. 3) , 1997 .

وهي دراسة تطبيقية لتقييم مخاطر أمن نظم المعلومات في النظم المحاسبية الإلكترونية في المنشآت التي تحولت من نظام أجهزة الحاسوب الكبيرة إلى نظام خدمة العملاء، ولقد قام الباحثان بتطوير قائمة شملت خمسة عشر من المخاطر المحتملة التي قد تهدد أمن نظم المعلومات الإلكترونية، و توزيعها على مائة وعشرين شركة من الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم في الولايات المتحدة، . وأشارت نتائج تلك الدراسة إلى وجود فروق جوهرية (عند مستوى معنوية P =0.05) بين المنشآت التي لديها نظام أجهزة الحاسوب الكبيرة وتلك التي تطبق نظام خدمة العملاء فيما يختص بمخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الآتي ة: التدمير غير المتعمد للبيانات بواسطة موظفي المنشأة ، الإدخال غير المتعمد لبيانات خاطئة بواسطة موظفي المنشأة، التدمير المتعمد للبيانات بواسطة موظفي المنشأة ، الإدخال المتعمد لبيانات خاطئة بواسطة موظفي المنشأة، الخسائر الناجمة عن عدم إعداد نسخ (Backups)إضافية ، أو الرقابة على ملفات الدخول للنظام (Log Files) ، أو فشل النظام وسقوط الشبكات ، وقد أعترف الباحثان أن قائمة المخاطر المقترحة منهم قد تضمنت بعض العناصر التي لا يمكن اعتبارها ضمن مخاطر أمن نظم المعلومات بالمعنى الدقيق .

5) Dillon, G. , "Managing and controlling computer misuse", Information Management & Computer Security, (Vol. 7, Number 4) , 1999 .

6) Siponen, M. T., “A conceptual Foundation for Organizational Information Security Awareness”, Information Management and Computer Security, Bradford , (Vol. 8, Iss. 8) , 2000.

7) Theresa , Heintze, and Stuart , Brestchneider , (Information : Does Adoption of Information Technology Affect Organization Structures, Communication of Decision making , Journal of Public Administration Research and theory , 2000 .

8) Abu-Musa, Ahmad A., "Evaluating The Security of Computerized Accounting Information Systems: An Empirical Study on Egyptian Banking Industry", PhD. Thesis, Aberdeen University, UK , 2001 .

9) Serafeimids , Vasilis and Smithson, Steve, Information Systems Evaluation in Practice: A case study of Organizational Change, Journal of Information Technology , 2003 .

10) Whitman Michael E. , "Enemy at the Gate: Threats to Information Security", Communication of the ACM , (Vol. 46, Iss. 8) , 2003 .

11) Abu-Musa, Ahmad A. , "Important Threats to Computerized Accounting Information Systems: An empirical Study on Saudi Organizations" Pubic Administration , A Professional Quarterly Journal Published by The Institute of Public Administration Riyadh , Saudi Arabia, (Vol. 44, No. 3) , (2004) .

12) Almutairi, Helail and Subramanian, Girish H., An Empirical Application of the Delone and Mclean Model in the Kuwaiti private sector, Journal of Computer Information system, Spring , 2005 .

13) AICPA&CICA , Trust Services Principles, Criteria and Illustrations for Security, Availability, Processing Integrity, Confidentiality, and Privacy, Http://infotech.aicpa.org/Resources/System+Security+and+Relbility/ System + Relbility/Services/SysTrust.Html,copy rights 2006 .

14) Chee W. Chow & Yutaka Kato , The use of organization controls and their effects on data manipulation and management myopia: A Japan vs. U.SA comparison , Accounting Organizations and Society, Vol. 21, issues 2-3, February-April 2006 .

15) Nikolaou A.I. and Bhattacharaya .S. , Enterprise System and reshaping of Accounting System , International Journal of Accounting Information System , Vol.7, 2006 .

من خلال العنوان " نظام المنشأة وإعادة تشكيل أنظمة المعلومات المحاسبية " هذه الدراسة هادفة الى بيان دور النظم المحاسبية التي يتم تعديلها وتطويرها على أداء المنشآت، وتوصلت الدراسة الى أن هنالك علاقة إيجابية و قوية ما بين التحديثات المستمرة في نظم المعلومات بعد تطبيق تلك النظم في الشركات و الأداء المالي لتلك الشركات، إذ أن استخدام النظم المحاسبية وحدها دون العمل على تطوير وصيانة هذه النظم وفقاً لمتطلبات الشركات قد يؤدي الى ضعف تأثير هذه النظم على أداء الشركات المالي .

16) ISACA , COMBIT , case study ; Charles Schwab , *http://www.isaca,org/Tamplate.cfm?section=case_studies3&CONTENTID=8036&TAMPLATE/=Contentmanagement/Display.cfm*)

وكما نهج المتقدمون وسنوّا لنا سنتهم الحسنة " رزقهم الله أجرها " من تبيان ما تضيفه الدراسة .. فلقد نوه الباحث إلى تلكم الموارد التي من شأنها بل من أجلها أنفذ الباحث لها بابا ليلج من خلاله إلى عالمهم كي يقف عند تأملاتهم أهي تأملات مرتقب حذر .. أم متفحص قلق .. أم منتظر مرتاب !!! لينتهي إلى ما ستنيره لنا الدراسة من موثوقية أصحاب الائتمان ومعوليتهم على ذينك المخرجات ... والتي آنستنا بتنويهاتها الدراسات السابقة (وإن بدت كمرور الكرام) باعتبار أهمية المخرجات فنيا دون النظر بعين الإمعان لأهميتها الائتمانية أو المجتمعية والتي تمثل لحقل المحاسبة المعرفي الميدان التطبيقي والمختبر العملي والترجيح بل التوثيق الفعلي لما تؤول إليها حقائق مخرجاتها المنسدلة عن برامجيات حوسبية ..... ففي الوقت الذي انصرفت فيه الدراسات آنفة الذكر إلى دراسة العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية ومتغيراتها الأدائية والبيئية والرقابية أغفلت دراسة العلاقة بين سيكولوجية مستخدمي المعلومات المالية _ نتاج نظم المعلومات المحاسبية _ وأثر ردود أفعالهم عنها ونظم المعلومات المحاسبية ذاتها .. وهو الحقل الذي حرثت فيه هذه الدراسة أرضها أملا في جني حاصلها .

الفصل الثاني ... نظرة معرفية لنظم المعلومات المحاسبية الحوسبة

1-2 المبحث الأول ... المتطلبات الأساسية في نظم المعلومات المحاسبية الحوسبة

في ما يأتي لسنا بصدد التعرف أو استعراض التمييز بين نظام معلومات ونظم معلومات محاسبية وما هي الآلية التي تكون عليها المفاهيم أو الدلالات التي توحيها أو ترشد إليها فقد أشير إليها في دراسات تقتضيها حالاتها .. وقدر تعلق الأمر بدراستنا المتواضعة هذه ، سنعرّج على مضانّ تلك النظم وأبرز مكامنها والتي تتجلى في المتطلبات الأساس التي تدل عليها الأنظمة المحاسبية المعلوماتية المحوسبة [5] (نمسة) أو ما اصطلح عرفا على تسميتها بـ (خصائص المعلومات المحاسبية) دون التعرض إلى خصائص (نمسة) إما لكون الهدف واحد باعتبار اتباع تقنيات متعددة للغرض لخدمة هدف واحد أو أنّ المنظرين قد أغفلوا التعرض لهذا التطبيق قصدا أم عزوفا ولربما تخوفا ..والحق إنهم لعلى حق

[5] لاحقا سنشير إلى كلمة (نمس) وهي تعني نظم المعلومات المحاسبية .. وكلمة (نمسة) وهي تدل على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة كما أورد الباحث ذلك سلفاً .

إذ ما يجب أن يوثق إلاّ ما قد ورد بشأنه أو صدر بصدده معيار يبينه ويعزز فاعليته ... ولعل الباحث وإن لم يكن فريد عصره بيد أنه سيخوض في مغامرة نتاجها أن تستعرض تلكم الخصائص التي من شأنها – للأمانة – زيادة العلم وطمأنة المتلقي لتلكم البيانات وبالتالي زرع الثقة وتأصيل القناعات ولو نسبيا ..

إن نظرة إلى الشكل الآتي تُنبأنا أن النظام المحاسبي كغيره من الأنظمة مكون من المدخلات والمعالجات والمخرجات فضلا عن التغذية العكسية , بيد أن له مواصفات تميزه عن باقي نظم المعلومات , تلك التي تميزه ترتبط بوظيفة المحاسبة , فنظام المعلومات المحاسبي يتعلق بالبيانات المالية الناتجة من العمليات الداخلية أو الأحداث الخارجية الاقتصادية المعبر عنها بصيغة نقدية أو تُأوّل إلى صيغة نقدية وفي جانب المخرجات فالنظام المحاسبي ينتج تقارير وقوائم وبعض المعلومات التحليلية الأخرى المعبر عنها بصورة نقدية (الدهراوي ومحمد ، 2010 : 4) .

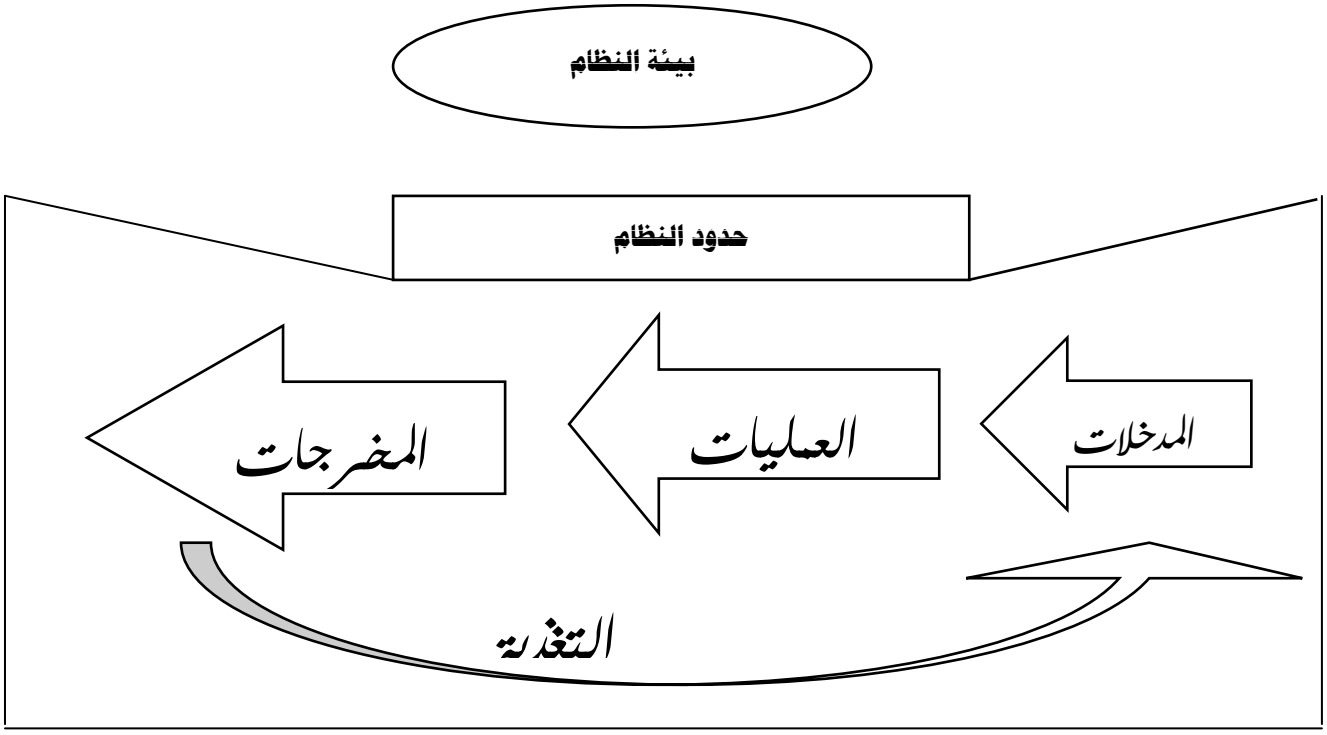

شكل (1) الهيكلة الآلية لنظم المعلومات (الباحث)

إن تحديد أهداف التقارير المالية ، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية لأجل ترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية لاسيما الخارجيين منهم . فالمعلومات الجيدة : هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات . وما تجدر الإشارة إليه أن مفهوم جودة المعلومات يشير إلى " تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة " . (الشيرازي ، 1990 ، 194)

إن توافر هذه الخصائص في التقارير المالية يكون ذا فائدة كبيرة للأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات وفائدة المعلومات (Usefulness) تمثل الخاصية الأساس للمعلومات المحاسبية لتحقيق الأهداف المرجوة منها . بيد أنها كي تصبح على ما تقدم يلزم لها توافر صفتين متصاحبتين معها ولها وكما أوردهما مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي " FASB "هي[6]:

1- **الملاءمة (Relevance)** ، أن تكون المعلومات قادرة على التأثير في القرار المتخذ من جانب مستخدمي المعلومات بصدد تكوين تنبؤات مستقبلية أو التحقق من صحة التوقعات السابقة . (العادلي والعظمة ، 1986 ، 774) . إنّ السمات التي تجعل من المعلومات المحاسبية ذات صفة ملائمة :

أ) التمكين من الرؤية المستقبلية بوضوح (Predictive Value) . { القدرة التنبؤية – مع تحفظ الباحث على مثل تلكم التسميات الجزافية التي يفترض أن يقف عندها المنظرون لاعتبارات عدة } .

ب) مراعاة الاعتبارات الزمنية (Timeliness) متناولها سهل وقت الحاجة إليها {التوقيت المناسب } .

ج) إمكانية التثبت من صحة التوقعات الماضية (Feedback Value) .

2- الموثوقية (Reliability).

ومن الأمور المهمة ، أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومات (الملاءمة والموثوقية) إنما يعتمد أيضا – وكما أشار الباحث آنفا – على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات) ، منها ما تتعلق بمجال الاستخدام ، مثل طبيعة القرارات التي يواجها وطبيعة النموذج القراري المستخدم ، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها ، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوافرة ، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوافرة لدى متخذ القرار. (المخادمة ، 2005 ، 264) .

ولكي تحقق المقاييس المحاسبية أهدافها المحددة لها كانت تلكم الصفات وأخرى متممة مما يُصطلح عليها جميعا تسميتها " معايير المعلومات المحاسبية accounting information criteria " والتي يعتمد عليها لتبرير الحكم على مدى تحقيق المقاييس المحاسبية لأهدافها وما استخدام البيانات الجاهزة إلاّ تحول تقني في التنفيذ ويبقى الجوهر معولا عليه مادام مستندا في فحواه على الصفات المتقدمة (الباحث) .

وحتى تكون خاصية فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات على قمة الخصائص النوعية يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية :

1- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم Timeliness).

2- يكون للمعلومات قدرة تنبئيَّة .

3- يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توافر مجموعة من الخصائص الفرعية هي:

(Bodnar , George H, William S , 1995 :)

[6] Statement of Financial Accounting Concepts No. 2 , "Qualitative Characteristics of Accounting Information " 1980

1- إعداد المعلومات إذ تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها (صدق تمثيل الظواهر والأحداث).

2- أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها.

3- أن تكون المعلومات حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق غير منقوصة.

قابلية المعلومات للمقارنة وما يتطلبه ذلك من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية تعتبر خصيصة متداخلة مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية.

هناك محددان رئيسان لاستخدام الخصائص السابقة هما :

1- اختبار مستوى الأهمية.

2- اختبار التكلفة/ المنفعة.

يغلب على هذين القيدين الصفة الكمية (على خلاف الخصائص السابقة). إذ نجد إن الأهمية النسبية لكل خصيصة سوف تحددها ظروف الحال كما أنها سوف تختلف من شخص إلى آخر. فعادة ما يحدد مستخدم القرار طبيعة وأهمية المعلومات بالنسبة له. إن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضاً على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل: مستوى التعليم، والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوافرة لديهم، هذا ما يفسر لنا كون خصيصة قابلية المعلومات للفهم كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها. لذلك يقع على عاتق معدي التقارير المالية مهمة المواءمة بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي هذه التقارير.

مفهوما الملاءمة والموثوقية:

أولاً: الملاءمة: تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة. أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار.

المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من:

1- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.

2- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تقليل من درجة عدم التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.

3- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.

4- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات (شيرازي ، 1990 : 142) .

تتميز التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة من عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب. إذ إن عملية اتخاذ القرارات دائماً محددة بمدة زمنية معينة، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوافر في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة.

(Hendriksen Eldon S and Michael F. Van Breda , 1992)

مما تقدم يمكن أن نستنتج بان مفهوم أو خصيصة الملاءمة تتكون من الخصائص الثانوية أو الفرعية الآتية:

أ- **التوقيت الملائم:** أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب. إذ إنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الاحتمال كبيراً في التأثير في قراراتهم المتنوعة. وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تُعد ملائمة. ويمكن التضحية بشيء من الدقة لصالح التوقيت المناسب، لأن عملية اتخاذ القرار (أو القرار نفسه) تكون دائماً محددة بمدة معينة. لذلك فإن المعلومات الملائمة، هي تلك التي تتوافر في الوقت المناسب، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس، أو مدى التأكد من صحة المعلومات الناتجة.

ب- **القدرة على التنبؤ:** وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبئيَّة، ومن ثُمَ تمكين مستخدمي المعلومات من استشراف أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية (تقديرية) عنه. فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكانياته وقدراته في هذا المجال.

ج- القدرة على إعادة التقييم: ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خصيصة تمكن مستخدمها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تسهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات (معلومات) النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار. لذا يمكن القول إن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة.

ثانياً: خصيصة الموثوقية: تتعلق خصيصة الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلاً ومضموناً مع الحسابات المدققة. إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاساً واضحاً للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توافر ثلاث خصائص فرعية هي: (أ) الصدق في التمثيل، (ب) إمكانية التثبت من المعلومات، (ج) حيادية المعلومات .

أ) الصدق في التمثيل: ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها. بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر- صدق تمثيل الظواهر والأحداث. فالعبرة هنا بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل. ولكي تكون المعلومات معبراً عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما:

- تحيز في عملية القياس أي طريقة القياس سواء أكانت توصل إلى نتائج موضوعية أو لا.

- تحيز القائم بعملية القياس، وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود. إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال. أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى.

ب) إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات، وتعني في المفهوم المحاسبي توافر شرط الموضوعية في أي قياس علمي. وهذه الخصيصة تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها آخر باستخدام الأساليب نفسها. أما إمكانية التثبت من المعلومات فهي خصيصة تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية القياس. أي ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطريقة القياس.

ج) حيادية المعلومات، وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وتعتبر هذه الخصيصة ذات أهمية على مستويين:

- مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة المحاسبية.
- مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية؛ بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. إذن المعلومات المتحيزة، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات .

1_1_2 **استدراك**

مما يود كاتب السطور هذه توجيه نظر القارئ اللبيب إليه أن الصفات النوعية المعروضة آنفاً إنما تعكس وجهة نظر مجلس معايير المحاسبية الدولية IASB وهي غير ما تعكسه وجهة نظر مجلس معايير المحاسبية الأمريكية FASB ، ولتبيان الاختلاف بينهما يورد الباحث الجدول الآتي إذ يستعرض بالمقارنة الصفات النوعية وفقاً لرأي مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB

الصفة النوعية	***حسب رأي IASB***	***حسب رأي FASB***
الصفات النوعية المحددة للمستخدمين	/	صفتان : قابلية الفهم ، النفعية "منافع المستخدمين"
الصفات الأساسية	أربع صفات هي : الملاءمة ، الموثوقية، قابلية المقارنة، الاتساق	صفتان هما : الملاءمة، الموثوقية
مكونات الصفات الأساسية :		
	الأهمية النسبية، قيمة	التوقيت المناسب، قيمة التغذية

الملاءمة	التغذية العكسية، القدرة على التنبؤ	العكسية، القدرة على التنبؤ
الموثوقية	الحيادية، التمثيل الصادق ، الحيطة والحذر، تغليب الجوهر على الشكل ، العرض العادل	الحيادية، التمثيل الصادق، قابلية التحقق
قابلية المقارنة	/	/
قابلية الفهم	/	/
الصفات الثانوية	/	صفتان هما : الاتساق، قابلية المقارنة
القيود	أربعة صفات : التوقيت المناسب، العرض العادل، الكلفة والمنفعة، الموازنة بين الصفات النوعية	اثنان : الكلفة والمنفعة ، الأهمية النسبية

2_2 **المشكلات والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية** :

1- احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (أي الملاءمة والموثوقية). إذ قد تتباين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها ، فقد ترفض معلومة ما أو تقبل إذا كانت ملائمة بيد أنها غير موثوق بها ، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة.

2- احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية ، كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، مثلا تصل المعلومة في الوقت المناسب؛ غير أنها لا تملك قدرة تنبئيّة عالية، والمثال الأكثر شيوعا التكلفة التاريخية.

3- لا تعد كل المعلومات الملائمة والموثوق بها مفيدة ؛ إذ قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر. (اختبار مستوى الأهمية) فالمعلومة ذات أهمية نسبية إذا أدى حذفها أو الإفصاح عنها بوجه محرف إلى التأثير على سلوكيات متخذ القرار الاستثمارية .

وفي هذه الحالة أنى يتسنى التمييز بين الأهم والمهم مع تباين وتعدد وتنوع رغبات المستخدمين . (الباحث)

4- ربما كلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها . (اختبار التكلفة/ العائد) . فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف (أحد)مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة (له) ، وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها . إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد الكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها، وإلا فإن الوحدة الاقتصادية تتحمل تكاليف إضافية عند الإفصاح عن تلك المعلومة ، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها .

5- قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدمها صعوبة فهمها ، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه . على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة ، ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب .

6- بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة. إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات (أو الشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة. [7]

3_2 **نظم المعلومات المحاسبية** :

إن المحاسبة كغيرها من العلوم الأخرى محكومة بنظام خاص بها، يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسة: المدخلات والمعالجة والمخرجات. وكأي نظام آخر تحكمه عدة سياسات وإجراءات صارمة لا يجوز تجاوزها لأي سبب كان وبغض النظر عن حوسبة النظام من عدمه، والشكل الآتي يوضح نظام المعلومات المحاسبي بمفهومه المعاصر :

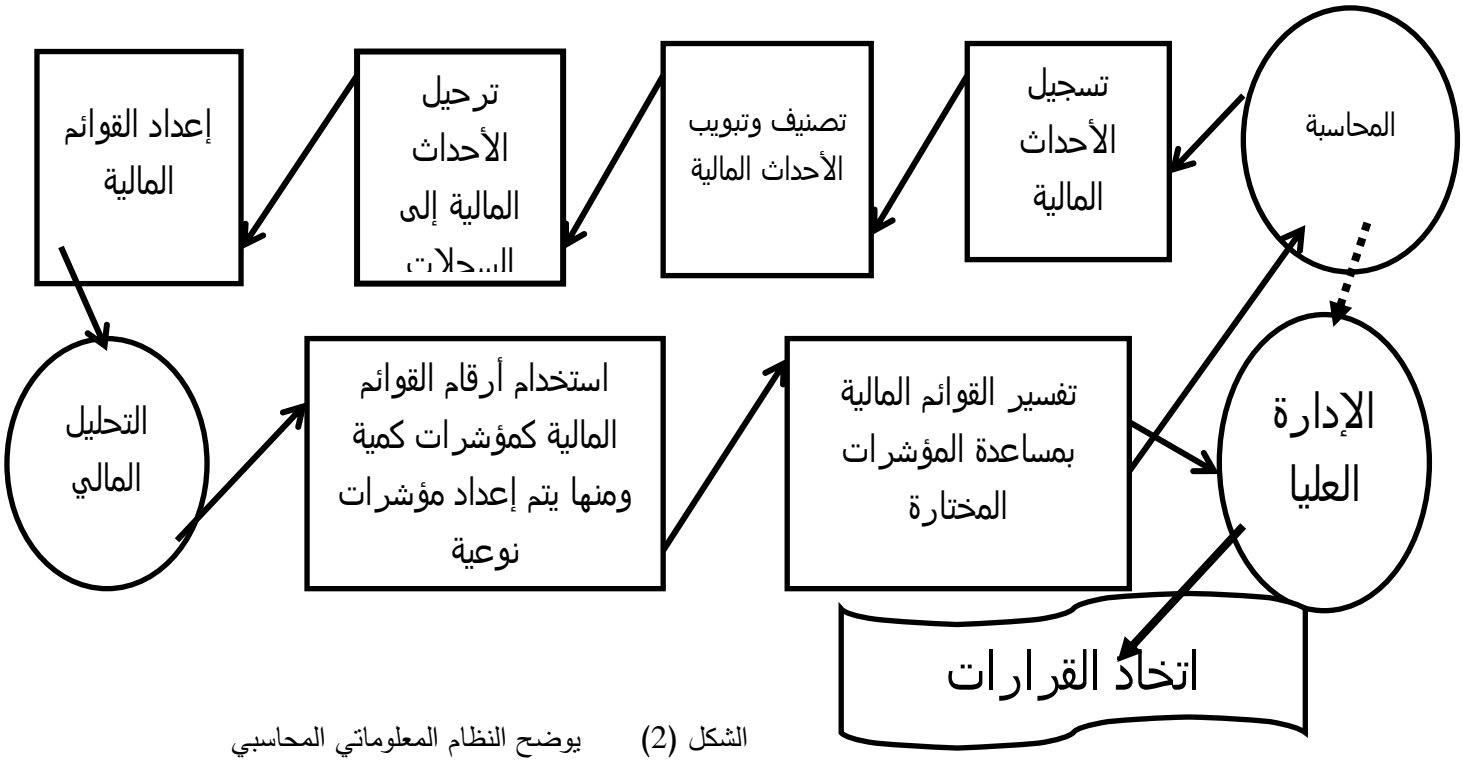

الشكل (2) يوضح النظام المعلوماتي المحاسبي

المصدر ، الجزراوي وعثمان ، 2006 : 29 (بتصرف)

[7] الشيرازي ، عباس مهدي، نظرية المحاسبة ، ذات السلاسل ، الكويت ، 1990، ص194- 199.

إن تهيئة المعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط والتقويم والرقابة واتخاذ القرار يتطلب بالضرورة وجود جهاز متخصص بنظم المعلومات المحاسبية داخل الوحدة الاقتصادية يتولى تلبية حاجات من المعلومات ، مثل هذا النظام ينبع عادة من النظام المحاسبي المعتمد على الأسس والقواعد الحاكمة التي تجمع بها البيانات المالية عن الوحدة الاقتصادية أو فعالياتها ومعالجة تلكم البيانات بهدف تقديمها لمن يهتم لأمرها سواء من داخل الوحدة الاقتصادية أم خارجها .

1_3_2 مكونات النظام المحاسبي

لا بد لأي نظام محاسبي كفء أن يحوي الأمور الآتية (المخادمة ، 2005 : 62) :

أ- المصطلحات الأساسية Basic Terminology : هنالك مصطلحات محاسبية متعددة ومهمة جدا، ولا بدَّ أن يحويها النظام المحاسبي وان يعمل وفقا لها .

ب- المدين والدائن Debits & Credits : جميع الحسابات في نظام المعلومات المحاسبي مبنية على مفهوم المدين والدائن ، أي أن جميع الحسابات التي تنشأ بالنظام المحاسبي يكون لها طرفان فقط هما المدين والدائن ويلزم تطابق الطرفين في كل قيد وفي جميع الأحوال .

ج- المعادلة الأساسية Basic Equation أو معادلة الميزانية Balance Equation : كما هو معروف بنظام القيد المزدوج ، بأن الطرف المدين يجب أن يقابله إدخال طرف دائن مساوٍ له بالكم ، والعكس صحيح . وهذا المفهوم يقود للمعادلة الأساسية :

الأصول (الموجودات) = الالتزامات (المطلوبات) + حقوق الملكية .

د- هيكلة القوائم المالية : من المتعارف عليه بأنه يتم الإبلاغ عن رأس المال والأرباح المحتجزة في القسم المخصص لحقوق الملكية في الميزانية العمومية . كما يتم الإبلاغ عن توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح المحتجزة ويتم الإبلاغ عن المصاريف والإيرادات في كشف الدخل ، وفي نهاية المدة المالية، يتم تحويل ناتج مقابلة كل من الإيرادات والمصاريف إلى الأرباح المدورة . ومن ثم فإن أي اختلاف في البنود المذكورة أعلاه سيؤثر في حقوق الملكية .

4-2 الخصائص الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة

(Computerized Accounting Information System)

إن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وكغيرها من النظم ، يتحتم أن يتوافر فيها مجموعة من الخصائص والمواصفات ، تعد مقياس المفاضلة بين هذه النظم ، أورد (صيام ، 2004 : 24_33) فضلا عن (الحنطاوي ،2001 : 42_51) ثلة من المتطلبات المفترض تيسرها ليكون هنالك نظام محاسبي معلوماتي محوسب كفوء ، أجملوها في .. البساطة ، الموثوقية ، المرونة ، الدقة ، السرعة في معالجة البيانات المالية عندما يراد تحويلها إلى معلومات محاسبية ، الوقت الملائم ، إمكانية استرجاع المعلومة الكلية أم الجزئية المخزونة في حال الحاجة إليها ، قبول العاملين من غير الفنيين ، أن تكون مرتبطة مع شبكة المعلومات الإدارية للوحدة الاقتصادية .

وفي تقدير الباحث ، يمكن جعل المتطلبات أعلاه في مجموعات .. كما في أدناه ...

☆ السرعة .. في :

- إدخال البيانات
- إجراء التعديلات على مدخلات النظام
- إعداد التقارير

- تقديم الخدمات إلى المستخدم الأخير

☆ الدقة ... وبيانها في :

- ندرة وجود الثغرات والتناقضات في مخرجات النظام (التقارير و الكشوفات)
- معولية الاعتمادية على مخرجات النظام (الموثوقية) ويمكن أن نجدها في ..
  - ✓ صحة البيانات وسلامتها وإمكانية توظيفها لأغراض تمويلية أو استثمارية ...
  - ✓ تطابقها والوقع الحقيقي للوحدة وفعالياتها
  - ✓ حداثة المعلومات الموفرة .
- تواتر معلومة دقة البيانات المنتجة فضلا عن المدخلة

☆ الكفاءة والفاعلية .. ومصداق ذا في :

- إنخفاض تكاليف الاستخدام ، وتتمثل في ..
  - ✓ تكاليف الحصول على النظام المطبق في الوحدة
  - ✓ تكاليف الصيانة السنوية لذلك النظام
  - ✓ تكاليف الحصول على البرامجيات والخدمات المستفادة منه
- ملاءمة النظام لطبيعة الوحدة الاقتصادية ويؤدي أعمالها بإنتاجية عالية ، إذ
  - ✓ تقديم المعلومة الرئيسة واستبعاد المعلومة الثانوية
  - ✓ نوافذ واجهة النظام تتفق وحاجات الوحدة
  - ✓ التقارير والكشوفات المستخرجة تلائم رغبات وأهداف الوحدة
- يلبي حاجة الوحدة ويستوعب أهدافها والمتطلبات المحددة له
- البرمجيات المستخدمة تمكن العاملين من تبادل المعلومات بيسر وسهولة
- نظم إدارة وتشغيل قواعد البيانات التي يستخدمها النظام ، لها قدرة عالية من حيث .. تخزين ، استرجاع ، حذف ، عرض ، طباعة .

☆ المرونة .. وهذه نجدها عند :

- توافر المقدرة على تلبية حاجات المستويات الإدارية المتباينة بما يستجد بسهولة ويسر
- غير معقد ويمكن للعاملين تفهمه والتدرب عليه والعمل على وفقه بسهولة
- إيصال المعلومات ببساطة ويتيح استيعاب التغيرات الإدارية أو الأداء أو البيانات
- يواكب التغيرات ويؤمن إيصال المعلومة الى المستخدمين بسهولة .

☆ الشمول .. ويظهر في :

- نظام متكامل والمعلومات التي يوفرها تعد كافية وتغطي جوانب العمل
- هنالك دليل إجراءات مكتوب سهل الاستخدام وسهل التعلم ومطابق لآلية العمل في النظام

☆ أمن المعلومات والبيانات ... حيث :

- توفر عنصر السرية في الدخول إلى المعلومات
- تحديد صلاحيات مستخدمي النظام وعدم السماح لغير المخولين باستخدامه

- قواعد البيانات مؤمنة بما يحقق مستويات متعددة للحماية
- إمكانية استعادة المعلومات عند فقدانها أو مساراتها

1_5_2 **الدورة المحاسبية** The Accounting Cycle

تعد الدورة المحاسبية من الضروريات المتعارف والمتفق عليها في علم المحاسبة، وهي عبارة عن الإجراءات المحاسبية المتبعة في أي منشأة لتسجيل العمليات وإعداد القوائم المالية، والشكل التالي يوضح تلك الدورة.

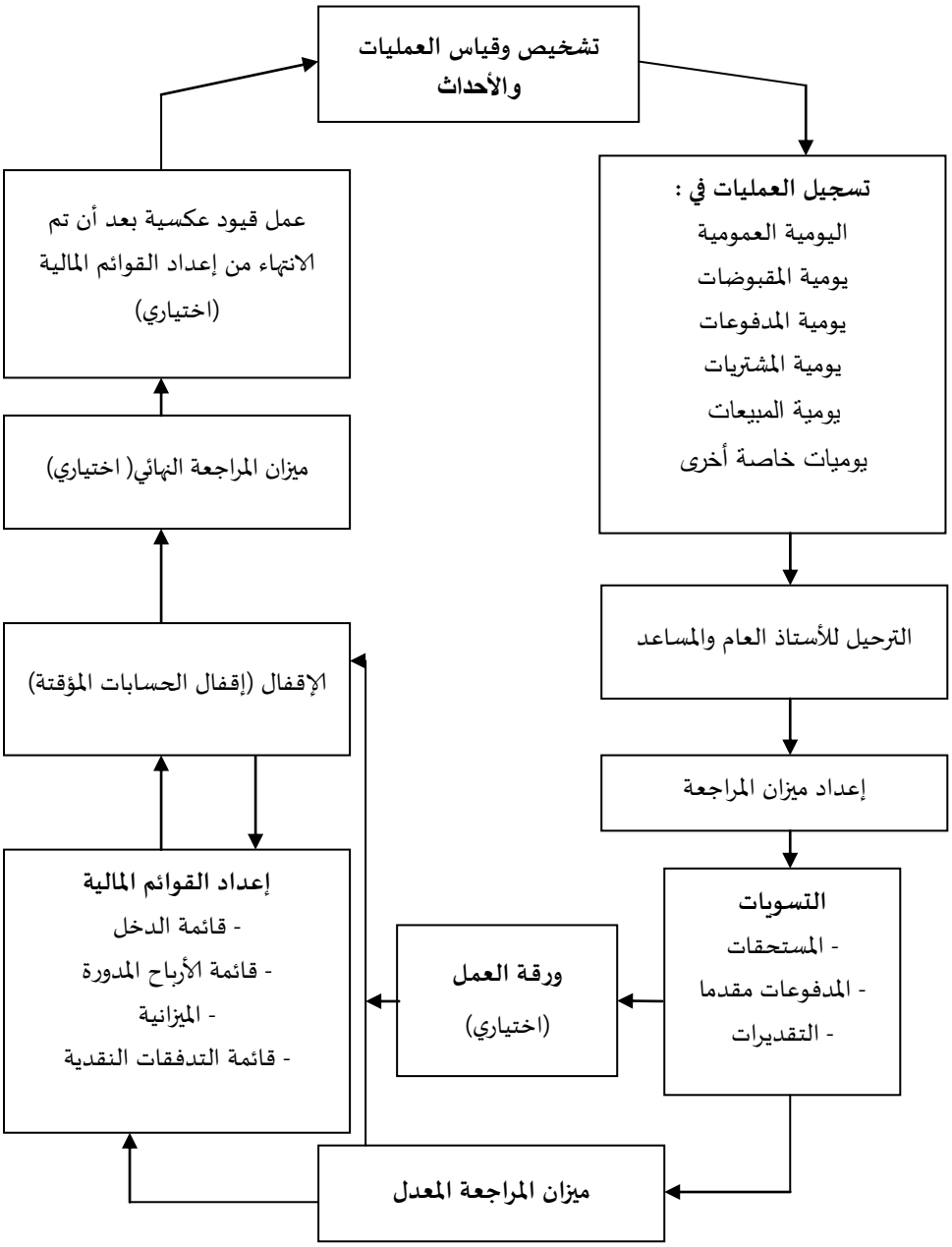

الشكل (3) الدورة المحاسبية

Donald E Kieso , W wygant, 2001 p. (73)

المحور الثالث ... الضوابط الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (نمسة)

في هذه السطور يدون الباحث بعضا من القواعد التي يُلتمس منها توثيق المعلومة المحاسبية لكلا الطرفين وإن تفاوتت نسب الانتفاع منها لهما (الداخليون والخارجيون) ... فالعمل ضمن هذا المحور يتطلب مهارة في الاختصاص يصعب على غير المختص (وهو حال الغلبة الغالبة) إدراك كنهه أو استيعاب فنه ... ومما زاد في الطين بلة .. ضعف الإعلام تماما عما يفعله أولئك الجنود المجهولة أو تنشره المنظمات المهنية ... مما يجد معه مستخدم المعلومات بل البيانات المحاسبية ظنا في غيره وشكا في نفسه يتصاعد ويتزايد طرديا مع تعقيد العمليات الفنية في الإدخال والتحليل والإخراج لشبكة المعلومات المحوسبة ، وهذا هو لب الصراع ومحور البحث .

غير أن تلكم الشكوك والظنون تتلاشى ويتبدد شبحها إذا ما علمنا أن هنالك ضوابطا تحكم هاتيك العمليات الفنية وهي ضوابط لا تتعلق مباشرةً بالعمليات المحاسبية ولكنها ذات أهمية عالية لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ، وإذا كانت المعالجة الالكترونية للبيانات تؤدي إلى تلاشي مبدأ تقسيم العمل ظاهرياً وتركيز المهام في إدارة نظم المعلومات فإن ضوابط الرقابة العامة تمثل سياسات رقابية إدارية وتنظيمية يتم تطبيقها على إدارة نظم المعلومات . كما تشير نشرة التدقيق الدولية رقم 3 بوضوح إلى أنه يوجد هناك ضوابط رقابية لا تتعلق مباشرة بالعمليات المحاسبية، بل لها منفعة ملحوظة لنظم المعلومات المحاسبية ويطلق على هذه الضوابط الرقابية (أساليب الرقابة العامة) وهذه تمثل المعايير والتوجيهات التي يلتزم باتباعها المختصون بوظائف جمع المعلومات وتبويبها وتلخيصها، والتي تدخل تحت نطاق مهام مركز قسم معالجة البيانات الكترونياً . وتشمل على[8] :

أ. ضوابط الرقابة التنظيمية :

الضوابط والإجراءات الرقابية المتعلقة بفصل الوظائف بين إدارة نظم المعلومات والإدارات الأخرى المستفيدة أو ذات العلاقة ، وفصل الواجبات وتقسيمها ، وتحديد المسؤوليات في دائرة الحاسوب نفسها من أجل تقليل مخاطر الغش والتلاعب .. وهذه تماثل إحدى مقومات الضبط الداخلي [9] .

---

[8] لاستعراض واستبيان تفاصيل أكثر يمكن للمراجع اللبيب النظر في الصفحات المؤشرة من المصادر التالية :

1) وليم توماس ، أمرسون هنكي: المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب أحمد حامد حجاج . وكمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر ، الرياض ، (1989)، ص 441 ،
2) ستيفن أ. موسكوف ، سيمكن ومارك ج (مشارك) ، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات ، مفاهيم وتطبيقات ، تعريب كمال الدين سعيد، أحمد حامد حجاج ، سلطان محمد سلطان، دار المريخ للنشر ، الرياض (2005) ، ص 388 ،
3) أمين السيد لطفي ، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات ، منشورات الدار الجامعية – مصر ، (2005) ، ص 30 ،
4) خالد محمود حسن القطناني : الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المصرفية المحوسبة (دراسة تحليلية للمصارف التجارية في الأردن ، رسالة دكتوراه في المحاسبة – جامعة دمشق (2005) ، ص 72 ،
5) AISPA , (SAS,No3.)
6) Frederick Jones, Dasaratha Rama : Accounting Information Systems, Florida International University , 2006 , P.543 ,
7) Marshall B. Romney , Paul J. Steinbart; Accounting information systems,10th edition, 2006, NewJersey, P204 ,
8) www. geindustrial.com\Banking and Financial Access Control, copyright (2002).
9) . MIS training institute, Information Security Management (2004), P.54-60.
10) وأخرى غيرها يرى الباحث كفاية ما تقدم .

[9] الضبط الداخلي:

"أي خطة تنظيمية و جميع وسائل التنسيق و الإجراءات الهادفة إلى حماية أصول الوحدة الاقتصادية من الاختلاس أو التلاعب أو سوء الاستخدام, وهي مهمة

ب.ضوابط الرقابة على الوصول :

إجراءات رقابية مصممة لمنع واكتشاف الأخطاء والمخالفات التي تحدث نتيجة لمحاولات الدخول والاستخدام غير المرخص لأجهزة الحاسوب وبيانات النظام، وتهدف هذه الإجراءات إلى *ضمان السماح للأشخاص المصرح لهم فقط بالوصول إلى الأجهزة والبرمجيات المحاسبية* وتحديدهم ضمن المدى الذي يتفق مع طبيعة وحجم أعمالهم الوظيفية وضمن أوقات العمل الرسمي،

ج.ضوابط الرقابة على أمن الملفات وحمايتها :

وتتمثل في الإجراءات اللازمة لتحقيق الأمن والحماية لمكونات النظام المادية والمنطقية ومواجهة المخاطر المختلفة، كمخاطر الوصول غير المصرح الذي يقوم به قراصنة الحاسوب فضلاً عن المخاطر الناجمة عن العوامل الطبيعية الخارجية التي قد تتسبب في إخفاق النظام بمكوناته المادية والبرمجية، وعدم القدرة على إتاحته للمستخدمين، وضمان إدارة النظام وإدامته ومن هذه الإجراءات (النسخ الاحتياطية باستخدام أسلوب الأجيال الثلاثة – الجد – الأب – الابن، وحفظ الملفات في مواقع آمنة ومناسبة، واستخدام بطاقة التعريف الأمامية وبطاقة التعريف الخلفية لتمييز البيانات المحفوظة على وسائط التخزين، وخطة مواجهة الكوارث كعقد اتفاقية مع المورد لتزويد الشركة بمواقع تشغيل بديلة في الحالات الطارئة وإجراء اختبارات دورية وتشغيل تجريبي لتلك المواقع للتأكد من سلامتها، البرمجيات المضادة للفيروسات) .

د .ضوابط الرقابة على توثيق النظام وتطويره [10]:

وتضم كلّ الضوابط والإجراءات الرقابية المتعلقة بتوثيق نظم المعلومات وتوصيفها بمكوناتها المادية والمنطقية، وتوثيق إجراءات المستخدم النهائي فضلاً عن توثيق كلّ حالات التطوير والتحديث المستمرة للنظام بعد تشغيله، ويمكن تقسيم الإجراءات والضوابط الرقابية على توثيق النظم وتطويره على النحو الآتي:

أولا : ضوابط الرقابة على توثيق النظام:

يتم توثيق النظام من خلال التوصيف الكامل للمكونات المادية والمنطقية للنظام وتوصيف الإجراءات العملية للمستخدم النهائي

ثانيا : ضوابط الرقابة على تطوير النظام وإدامته :

طورت مجموعة من منظمة الجودة العالمية The International Standards Organization (ISO) المعايير والإرشادات التي يجب اتباعها عند تطوير نظم المعلومات وصيانتها ضمن محورين أساسين هما :

داخلية تابعة لإدارة الوحدة الاقتصادية .

ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على ما يلي :

1) تقسيم العمل.
2) المراقبة الذاتية بحيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه في تنفيذ العمل .
3) استخدام وسائل الخدمة المزدوجة.
4) التأمين على الممتلكات و الموظفين الذين في حوزتهم مسؤولية ائتمانية .

[10] بغية الحصول على معلومات وتفاصيل أوفر مراجعة ... د. رشا حمادة ، أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد 26 - العدد الأول ، دمشق 2010 ، ص 321 .

أ .ضرورة وضع خطة واضحة لتطوير الأنظمة والبرمجيات وصيانتها تتضمن تحديد الأهداف والإجراءات.

ب .ضرورة وضع خطة واضحة للرقابة على تطوير الأنظمة والبرمجيات وصيانتها، وتحديد استراتيجيات الرقابة.

المحور الرابع .. الإشكالات العملية في الاثبات بالوسائل الالكترونية والدليل المعلوماتي في المواد الجنائية [11]

استكمالاً لما تقدم نعرض في هذا الجزء من الدراسة للإشكالات العملية المثارة بشان الاثبات الالكتروني وفيها سيتعرض الباحث الى مسائل الإثبات الإلكتروني في المواد الجنائية وما يتصل بها من مسائل اجرائية تتعلق بأمن المعلومات .

4_1 تحديد الإشكالات العملية .

4_1_1 أولا) قبول الوسائل الالكترونية والثقة بها .

في لقاء مجموعة الخبراء الأوروبيين القانونيين المنوط بهم وضع التصور للدليل الارشادي عن حجية سجلات الكمبيوتر والرسائل الالكترونية المنعقد عام 1997 قيل ان الحلول الالكترونية في بيئة العمل المصرفي لا يتعين ان تكون عبئا اضافيا للحلول الورقية القائمة ، ولتوضيح الفكرة ، فان اعتماد العمل المصرفي على التقنيات الحديثة المتعددة المحتوى والاداء والغرض ، لا يجب ان يكون بحال من الاحوال وسيلة مضافة للأنماط التقليدية للعمل تسير معها لنكون في الحقيقة امام آليتين لإدارة العمل وتوثيقه ، إحداها تعتمد التقنية بما تتميز به من سرعة في الاداء وكفاءة في المخرجات وربما تكاليف اقل ، وثانيها استمرار الاعتماد على الورق وعلى وسائل العمل التقليدية غير المؤتمتة ، ليبقى مخزون الورق هو المخزون الاستراتيجي للعمليات المصرفية تنفيذا واثباتا وتقييما .

هذه الحقيقة تضعنا امام أهم مشكلات الاثبات بالوسائل التقنية ، الا وهي مشكلة مقبولية هذه الوسائل من لدن القطاعات المتعاملة بالأنشطة التجارية والمالية سواء الافراد (الزبائن) او مؤسسات الاعمال ، والقاعدة الاساسية التي يمكن الانطلاق منها لتحقيق هذه المقبولية ، هي مدى الاطمئنان لسلامة الوسائل الالكترونية في التعاقد والاثبات ، وهذا يعتمد بشكل رئيس على ثلاثة عناصر اساسية ، *الاول* : التكنيك المستخدم ومحتوى التقنية والقدرة على تبسيط الفكرة وايصالها للمتعاملين ، *الثاني* : مدى كفاءة نظام التراسل الالكتروني ، *والأخير* ، الثقافة والتأهيل للتعامل مع مشكلات التراسل الالكتروني .

إن تحقيق درجة قبول مميزة لوسائل التعاقد والإثبات الالكترونية ، *يتطلب برنامجا توعويا شاملا ، للمتعاملين* ومؤسسات الأعمال والجهات القضائية والقانونية ، ليس فقط للدفع نحو قبول وسائل التعاقد الالكتروني ، ولكن لإيجاد ثقافة عامة تمثل الأساس للتعاطي مع كافة افرازات عصر المعلومات الآخذة بالتطور السريع ، هذه الافرازات التي تقدم يوما بعد يوم نماذج جديدة للعمل والاداء وتتطلب توظيفا للمنتج منها المتوائم مع مستويات الثقافة والمقبولية ومتطلبات حسن ادارة العمل . وحتى لا تكون ثمة فجوة بين قدرة المتعاملين مع التقنية وبين الجديد من فتوحها ، ولضمان سلامة توظيف التكنولوجيات المستجدة لا بد من أساس ثقافي عام يجد محتواه من خلال ترويج المعرفة بالتقنية ومتطلبات عصر

[11] http://www.arablaw.org/Download/E-Evidence_Article.doc يونس عرب ... .

المعلومات ، ابتداء من المفاهيم الاساسية ومرورا بتعظيم الفوائد والايجابيات وتجاوز السلبيات والمعيقات ، وانتهاء بالقدرة على متابعة كل جديد والافادة منه والتعامل معه بكفاءة واقتدار.

4_1_2 ثانيا) بناء النظم التقنية القادرة على إثبات الموثوقية .

ان نظم التقنية المؤهلة لبناء الثقة بالوسائل الالكترونية الحديث للتعاقد والاثبات في الحقل المصرفي او في غيره من حقول النشاط التجاري والمالي ، هي النظم بسيطة البناء ، المحصنة من الاعتداء على المحتوى المعلوماتي سواء من داخل المنشاة او خارجها ، المنسجمة من حيث طريقة الاداء والمخرجات مع المستقر والسائد من معايير ومواصفات تقنية ، المؤهلة للاستمرار في العمل دائما دون انقطاع او خلل ، القائمة على افتراض حصول الخلل والحاجة للبدائل الطارئة لتسيير العمل .

واذا كان ثمة اهتمام لدى المؤسسات المالية بحداثة النظم ودقتها وكفاءتها من حيث السرعة وسعات التخزين ، فان الاهتمام بأمن النظم وأمن المعلومات لا يسير بالقدر ذاته ، ربما لما يشهده قطاع أمن المعلومات من تطور بالغ وتغيرات متتالية ليس في الوسائل المعتمدة لتوفير أمن المعلومات فحسب بل بالنظريات التي يرتكز عليها أمن المعلومات . *ولقد أظهرت التجربة البحثية والحالات العملية غياب استراتيجيات شاملة ودقيقة للتعامل مع أمن نظم المعلومات والبيانات المتبادلة ، إذ تنطلق كثير من خطط حماية البيانات ووسائل تبادلها من نماذج مستوردة قد لا تراعي خصوصيات الوحدة الاقتصادية وخصوصيات القواعد المعلوماتية فيها وخصوصيات التوظيف ومحدداته والثقافة السائدة* ، لهذا كانت أنجح الاستراتيجيات تلك القائمة على تطوير وسائل الأمن الداخلية المراعية للاعتبارات المذكورة ، وليس في القول مبالغة أن أحد أهم أسباب فشل وسائل حماية نظم وأمن المعلومات حتى في الوحدات الاقتصادية الكبرى يرجع الى عدم ادراك الاحتياجات الواقعية للوحدة الاقتصادية وعدم مراعاة تباين النماذج الجاهزة مع الواقع الفعلي لتلكم الوحدة الاقتصادية .

ويرتبط بكفاءة النظم ، كفاءة المتعاملين معها وكفاءة مزودي الخدمات المتصلة بها داخليين كانوا أم خارجيين عن الوحدة الاقتصادية ، ومن هنا تكمن أهمية وظائف مستشاري النظم ومراقبي الأداء ووظائف مطوري النظم المناط بهم التواصل مع كل جديد والانفتاح على احتمالات الفشل والإخفاق بنفس القدر من الانفتاح على احتمالات النجاح والتميز .

4_1_3 ثالثا) مشكلات التوثق من شخص المتعاقد .

عالجت أكثر من دراسة من الدراسات المنشورة في الدوريات المتخصصة مسائل التوثق من شخصية المتعاقد ومشكلاتها التقنية والقانونية ضمن المعالجة لموضوعات التجارة الالكترونية والبنوك الالكترونية ، وفي هذه العجالة سنكتفي بالإشارة الى مسائل تتصل بالإثبات في الاعمال الائتمانية .

أن التوثق من شخص المتعاقد مرتكز تقنيات العمل الائتماني كاملا ، اذ لا أداء لأية عملية ولا مقبولية لإنفاذ أي طلب دون تحقيق ذلك ، وسواء اختير الرقم السري او التوقيع الرقمي او التشفير، او اختيرت وسائل إثبات الشخصية الفيزيائية او البيولوجية او الرقمية او نحوها ، ودون الخوض في أي من هذه الوسائل اكثر نجاعة او كفاءة او موثوقية ،

فان الأهم تخير وسيلة تقنية تفي بالغرض ، تحقق الارتياح في الاستخدام من طرف المتعامل ومن طرف القائمين بالعمل ، وتتلاءم مع البناء القانوني السائد (البندين 4 و5 ادناه) .

4_1_4 رابعا) مشكلات المعايير القانونية للإيجاب والقبول .

التعاقد الالكتروني يتطلب التزام معيار قانوني معين لتحديد أحكام الايجاب والقبول في البيئة الالكترونية وتوقيت وصفهما كذلك قانونا وتحدي المكان المعتبر للتعاقد ، وهذه مسائل على قدر كبير من الاهمية في حالة المنازعات ، لأنها تتعلق بمدى قبول النظام القانوني لوجود التعاقد ابتداء وموقفه من إلزامية الإيجاب وما إذا كان القبول قد صدر صحيحا أم لا ، الى جانب تحديد القانون المطبق على النزاع والمحكمة المختصة بنظره وفقا لعناصر التنازع الزماني والمكاني . فموضوعات التعاقد الالكتروني ومسائل الإيجاب والقبول ، ومعايير وصفها في حقل المراسلات الالكترونية والعقود على الخط والعقود النموذجية غير الموقعة كرخص البرامج وغيرها ، أكثر مسائل البحث القانوني إثارة للجدل خلال العشرة أعوام الاخيرة لدى الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية الساعية لتنظيم الأعمال الالكترونية ، والتوجه العام الذي عكسه القانون النموذجي لمنظمة *اليونسترال* [12] *(الامم المتحدة)* ليس الا قاعدة عريضة يُبنى عليها التدبير القانوني المناسب للنظام القانوني المعني ، هذه القاعدة تقوم على أساس إحداث تساوٍ في القيمة بين العقود التقليدية والعقود الالكترونية ، بين وسائل الاثبات المؤسسة على الكتابة والتوقيع المادي وبين المراسلات الالكترونية والتواقيع الرقمية ، غير أن هذه القاعدة لم تحُل دون الكثير من الخلافات والتناقضات ، ولأن المقام ليس استعراض الاتجاهات الدولية ، وإنما التأكيد على أن بيئة التعاقدات والأعمال الالكترونية – ويرتبط بها مسائل الإثبات بالرسائل والوسائط الالكترونية – لا يمكن أن تتحقق دون توفر معايير قانونية واضحة وجلية والى أن يتحقق ذلك تظهر الأهمية الكبيرة لبناء الوثائق العقدية للأعمال المصرفية ، اذ يتعين أن تراعي هذه الوثائق غياب المعايير فتتحول بذاتها الى قانون المتعاقدين وأن تراعي عناصر أساسية تتجاوز المشكلة أهمها تحديد القانون المطبق وجهة الاختصاص القضائي . وتركّز ضمن أهم ما يتعين أن تركّز عليه (التوجه نحو طرق التقاضي البديلة التي تُجيز التحرر من كثير من القيود القانونية القائمة) ، ولعل التحكيم والمفاوضات والوساطة وغيرها من طرق فض المنازعات خارج المحاكم الأنسب للنشاط الائتماني وتعدو ضرورية للأعمال المتصلة بالعلاقات القانونية في البيئة الالكترونية والمعلوماتية .

4_1_5 خامسا) مشكلات الإقرار بحجية الوسائل الالكترونية في الإثبات .

هناك اتجاه دولي عتيد نحو الاعتراف بحجية المراسلات الالكترونية بمختلف أنواعها والاعتراف بحجية الملفات المخزنة في النظم ومستخرجات الحاسوب والبيانات المسترجعة من نظم الميكروفيلم والميكروفيش ، وحجية الملفات ذات المدلول التقني البحت ، والاقرار بصحة التوقيع الالكتروني وتساويه في الحجة مع التوقيع الفيزيائي والتخلي شيئا فشيئا عن

[12] *اليونسترال* أو (الأونيسترال UNCITRAL) ... *القانون النموذجي بشأن التجارة الالكترونية الذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي* .. في 21 حزيران عام 1985. وفي عام 2006 تم تعديل القانون النموذجي ، فأضحى يشمل أحكاما أكثر تفصيلا بشأن التدابير المؤقتة .

أية قيود تحد من الاثبات في البيئة التقنية ، ولعل السنوات القليلة القادمة ستشهد تطورا في الاتجاه نحو قبول الملفات الصوتية والتناظرية والملفات ذات المحتوى المرئي وغيرها .

في خضم هذه البيئة المفعمة بالتغير بيد أن المشكلة ما برحت تكمن في التعاطي الجزئي مع تدابير عصر المعلومات التشريعية ، ومع التأكيد على تفهم الواقع والتقدير العالي لما ينجز ... الا ان قانون البينات واحكام التعاقد المدني والتجاري تظل حجر اساس تعكس عمق الفهم لمتطلبات عصر المعلومات .

2_4 اتجاهات الحلول والتدابير القانونية المقارنة والتجربة الاردنية للتعامل معها .

حين نعلم ان لجنة الأمم المتحدة لتوحيد القانون التجاري قد بدأت أعمالها منذ عام 1985 لتغطية مسائل المراسلات الالكترونية والتعاقدات الالكترونية وحجية مستخرجات الحاسوب والتجارة الالكترونية والتواقيع الرقمية ، *وانها حتى الوقت الحاضر لا تزال في خضم المعركة ولم تنجز الا جزءا من المطلوب انجازه للتعاطي مع مشكلات الاعمال الالكترونية* ، فإننا سندرك حجم العمل المطلوب انجازه .

ولأغراض بحثية للمعايرة والتقييم يرى الباحث أن التجربة الاردنية في اعقاب اطلاق مبادرة (Reach) الخاصة بقطاع تقنية المعلومات الاردني ، أظهرت إصرارا نحو تبني استراتيجية سليمة في التعامل مع تحديات القانون في عصر التقنية ومن ضمنها المصارف الالكترونية والتجارة الالكترونية وغيرها ، اذ يشهد المتابع أنه قد أُجريت ضمن أنشطة برنامج " أمير " وأنشطة جمعية إنتاج وضمن خطة المبادرة المشار إليها دراسات قانونية لعدد من التشريعات الأردنية ذات العلاقة وجرى تحليل موقفها من تحديات الأعمال الإلكترونية ، واقترحت التوصيات اللازمة للتعاطي معها ، وهو جهد مثمن ومقدر عاليا سواء للجهة المشرفة أو المنفذة ، غير أن التعاطي مع نتائج هذه الدراسة لا يزال في أضيق من إطاره المطلوب ، كما أن الجهد لا بد أن يتكامل بمزيد من الدراسات البحثية ، وإذا كانت التوجهات لدى الفريق العامل بخصوص المسائل القانونية اعتماد الدليل التوجيهي للاتحاد الاوربي بشان التجارة الالكترونية واعتماد القانون النموذجي لليونسترال أساسا لسنّ تشريع أردني في حقل التجارة الالكترونية موقف متصور في ضوء اتجاه عدد من الدول المتقدمة والنامية الاخرى ، لكنه لا يمكن أن يكون موقفا مكتملا دون تقدير الحاجة الى نصوص وقواعد تتفق مع معطيات الخصوصية الأردنية .... وربما الخصوصية العربية فيما بعد من حيث مرتكزات وقواعد النظم القانونية العربية ، ولنا في تجربة جنوب أفريقيا مثلا نموذجا يحتذى في التعامل مع المسائل القانونية للتجارة والمصارف والحكومة الالكترونية ، فهي وإن اتخذت من النماذج الدولية والإقليمية أساسا للعمل لكنه ترافق مع أنشطة بحثية وأعمال للجان متخصصة كل في حقلها أقله لأن النماذج الدولية والاقليمية لا تغطي كل الموضوعات القانونية ، إذ لا تغطي النماذج مثلا مسائل الخصوصية والملكية الفكرية ومن البيانات والاختصاص القضائي وغيرها

الدراسة التطبيقية

لم يخرج الباحث عن نهج سبيل من سبقه في صياغة استبانة هي دليله الى ما افترضه في مقدمة دراسته المتواضعة هذه ، من جَعل هذه الوريقات أداة قياس أعدت على مرحلتين خلا منها الجزء الأول واحتواها الجزء الثاني ، فقد ورد في جزئها الأول ما اعتاد الباحثون تزيين ما تتبينه جهودهم البحثية من استعراض لبعض الخصائص الديموغرافية

لعينة الدراسة ، والتي ضمت { أكاديميين ومدراء أقسام ورؤساء شعب وبضع محللين ماليين ونيف من المستثمرين من وحدات اقتصادية توزعت على محافظات الفرات الأوسط عشوائيا } ، بلغ عدد الاستبانات الموزعة 56 استبانة ، استرد الباحث 41 استبانة منها .. فكان معدل الاستجابة 73% من اجمالي الاستبانات الموزعة وبعد أن تم فرز الاستبانات استبعدت 6 منها لعدم صلاحيتها للتحليل الاحصائي أو لعدم اكتمال الإجابة ، وبذلك استقرت العينة على 35 مبحوثا فتكون نسبة الاستبانات الصالحة للتحليل الاحصائي 63% وقد جُعلت قياساتها بتدرج مقياس ليكرت ذي الدرجات الخمس بحيث يمثل الرقم (5) أعلى قيمة للقياس بينما يمثل الرقم (1) أدنى قيمة للقياس .

وبهدف الحصول على موثوقية أعلى فقد تم الوقوف عند صدق الاستبانة وثباتها .. فمما هو معروف لدى مجتمع الباحثين أن صدق الأداة يدل على قدرة الاستبانة على قياس المتغيرات التي وضعت لقياسها ، وبناء على هذا الوفق تم عرض الاستبانة على عدد من المتخصصين في الدراسات المحاسبية (أساتذة جامعات في المحاسبة ونظم المعلومات ومحللين ماليين) لمراجعة وفحص المتغيرات كافة واستعراض بعض الدراسات ذات العلاقة للاستفادة منها ، أما ثبات الأداة فتعني مدى الحصول على نفس النتائج في حالة تكرار الدراسة في ظروف مشابهة وباستخدام الأداة نفسها .
[13]

6_1 **أولا** .. **صدق الاتساق الداخلي** :

يقيس صدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي من خلال إيجاد معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة، والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد كانت النتائج إيجابية بشكل عام، حيث دلت معاملات الارتباط المختلفة على أن هناك اتساقًا داخليًا للفقرات مع الفرضيات التي تنتمي إليها، وفيما يلي معاملات الارتباط المختلفة لكل فقرة مع الفرضية التي تنتمي إليها [14] .

---

[13] تم الاستعانة بالمصادر الاحصائية التالية ..
أ) طبيّة ، د. أحمد عبدالسميع ، مبادئ الاحصاء ، ط 1 ، دار البداية ، عمان ، 2008 .
ب) هيكل ، د. عبدالعزيز فهمي ، مبادئ الأساليب الإحصائية ، ط 3 ، المركز الدولي لتعليم الإحصاء ، بيروت ، 2009 .
ت) سرحان ، د. أحمد عبادة ، مقدمة في طرق التحليل الإحصائي ، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، جامعة القاهرة ، 2010 .
ث) الصياد ، جلال و حبيب ، محمد الدسوقي ، مقدمة في الطرق الإحصائية ، ط 3 ، م ع س ، 2009 .
ج) أبو صالح ، محمد صبحي وعوض ، عدنان محمد ، مقدمة في الإحصاء ، ط 4 ، دار جون وايلي وأبنائه ، نيويورك ، 2003 .

[14] عموماً يمكن قياس الارتباط بواسطة التغيرات التي تحدث في ظاهرتين أو أكثر، ومن خلال استخدام مقياس معامل الارتباط، الذي يتمتع بالخصائص الآتية :
1- تتراوح قيمته العددية بين الصفر والواحد الصحيح.
2- هذا المقياس يساوي (صفر) في حالة انعدام العلاقة (الارتباط)، ويساوي الواحد الصحيح في حالة الارتباط التام.
3- تكون قيمة المقياس موجبة حينما يكون الارتباط طردياً، وتكون سالبة في حالة الارتباط العكسي.
4- قيمة هذا المقياس العددي تزداد، كلما ازدادت درجة الارتباط. ..... www.uobabylon.edu.iq/eprints/eprint

جدول (1)

معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الفرضية الأولى والدرجة الكلية للفرضية

ت	نصوص المتغيرات	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية sig
1	بواسطة المعلومات المستقاة من الأنظمة المحاسبية المحوسبة يستطيع متخذو القرار الاستثماري تقدير الأهمية النسبية لها وبالتالي اختيار القرار الرشيد .	.231	.054
2	إن حداثة الأجهزة المستخدمة في وحدة اقتصادية ما قد تحد من حدوث الأعطال أو تكرارها .	.321	.007
3	صيانة الأجهزة يؤدي إلى دقة المعلومات	.445	0
4	تتعرض الأجهزة باستمرار إلى تهديدات خارجية أو داخلية	.479	0
5	يمكن القول أن الإجراءات الاحترازية لتأمين الأجهزة كونها ملائمة	.484	0
6	هل تؤيد أن الأضرار التي يتعرض لها نظام المعلومات المحاسبية يمكن وصفها بـ (البالغة) .	.261	.029
7	إن الأشخاص المتعاملين مع قواعد البيانات متخصصون	.504	0
8	تتم توعية العاملين بالشركة باستمرار حول البرامج الخبيثة	.413	0
9	تستند عملية اتخاذ القرارات على قاعدة متكاملة خاصة بنظم المعلومات المحاسبية	.392	.001
10	تتم عملية اتخاذ القرارات التشغيلية من قبل الإدارة التنفيذية في الوحدة الاقتصادية .. وتلك الاستراتيجية من قبل الادارة التخطيطية فيها .	.250	.037

مستوى الدلالة الإحصائية حُسب عند $\alpha = .05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل متغير من متغيرات الفرضية الأولى والبالغة 10 فقرات ، والدرجة الكلية للفرضية .. معنوية إحصائيًا عند مستوى دلالة الإحصائية (05.)، وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي لمتغيرات (مبهمات) الفرضية الأولى .

جدول (2)

معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الفرضية الثانية والدرجة الكلية للفرضية

ت	نصوص المتغيرات	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية sig
1	إن الأنظمة المحاسبية المحوسبة تسهم في إيصال المعلومات المحاسبية إلى المستثمرين الحاليين والمتوقعين بالوقت المناسب .	.601	0
2	في ظل حوسبة الانظمة المحاسبية فإنه لن يكون هناك تضحية بشيء من الدقة على حساب التوقيت المناسب لإيصال المعلومة .	.671	0
3	إن رضى مستخدمي القوائم المالية على سرعة ورود المعلومة في ظل الانظمة المحوسبة يزداد عما هو عليه في ظل الانظمة التقليدية.	.658	0
4	إن مخرجات الأنظمة المحاسبية المحوسبة تساعد المستثمرين أو مستخدمي القوائم المالية على توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.	.613	0
5	مستخدمو القوائم المالية يعدون المعلومات الناتجة عن النظم المحاسبية المحوسبة معلومات مفيدة مستقبليا.	.557	0
6	يوجد تشكيك نسبي من قبل مستخدمي القوائم المالية في يقينية دقة المعلومة المحاسبية المحوسبة.	.579	0
7	مخرجات النظام المحاسبي المحوسب تُمكّن مستخدمي القوائم المالية من إعادة دراسة قراراتهم الاستثمارية وتقييمها.	.424	0
8	تُعدُّ مخرجات النظام المحاسبي المحوسب معلومات قادرة على التكيف مع الظروف البيئية المتغيرة باستمرار.	.544	0
9	للمعلومات المحاسبية المحوسبة مقدرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار.	.418	0
10	معلومات النظام المحاسبي المحوسب تحوي درجة عالية من التطابق مع الظواهر المراد التعبير عنها في التقارير الاستثمارية المختلفة .	.622	0
11	المعلومات المحاسبية المستقاة من النظام المحوسب تمثل بصدق عن الجوهر وليس الشكل ، فقط لغايات استثمارية محضة .	.579	0

12	تخلو معلومات النظام المحاسبي المحوسب من التحيز في عمليات القياس المقصود (اسقاط أي اعتبارات أو ظواهر مهمة من التقارير المالية).	.485	0
13	تخلو معلومات النظام المحاسبي المحوسب من التحيز في عمليات القياس غير المقصود (عدم اكتمال العمليات).	.550	0
14	تمتاز مخرجات النظام المحاسبي المحوسب بأنها تقدم حقائق صادقة دون حذف أو استثناء، تساعد متخذي القرار من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.	.465	0
15	تساعد حوسبة نظام المعلومات المحاسبي على صد الاشخاص من التحيز الفردي.	.471	0
16	تسهم حوسبة الأنظمة في إضعاف تأثير دور المسؤولين من التحيز عند إعداد القوائم المالية .	.417	0
17	تتصف المعلومات المستخرجة من الانظمة المحاسبية المحوسبة بالموضوعية في القياس العلمي.	.634	0
18	تسهم حوسبة أنظمة المعلومات المحاسبية في تحييد تحيز الاشخاص القائمين على عمليات القياس.	.569	0
19	إن عملية الإفصاح عن القوائم المعدة بواسطة الأنظمة المحوسبة تحوز على ثقة عالية من قبل أصحاب المال والقرار والاستثمار .	.376	0
20	إن امكانية التحقق من معلومات النظام المحاسبي المحوسبة متوافرة بدرجة عالية.	.655	0
21	يستطيع رجالات المال والأعمال الاعتماد على مخرجات النظام المحاسبي المحوسب لغايات مقارنة أعمالهم مع أعمال الشركات المشابهة.	.617	0
22	تسهل الانظمة المحاسبية المحوسبة من عملية تمكين مستخدمي البيانات المالية من مقارنة أعمالها الحالية بأعمالها السابقة وتوقع المستقبلية.	.606	0

مستوى الدلالة الإحصائية حُسب عند (05.)

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل متغير من متغيرات الفرضية الثانية والبالغة 22 متغير، والدرجة الكلية للفرضية ... معنوية إحصائيًا عند مستوى دلالة الإحصائية (05.)، وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي الكبير لمتغيرات الفرضية الثانية .

فضلا عما تقدم إيراده فقد تم احتساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فرضية من فرضيتي الاستبانة ، والدرجة الكلية للاستبانة ، و كما في الجدول الآتي :

جدول (3)

معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فرضية من فرضيتي الاستبانة ، والدرجة الكلية للاستبانة

ت	الفرضية	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
1	الفرضية الأولى	.723	0
2	الفرضية الثانية	.912	0

مستوى الدلالة الإحصائية حُسب عند (05.)

يتضح من الجدول المتقدم أن معاملات الارتباط في فرضيتي الاستبانة دالة إحصائيًا ، وبدرجة قوية عند مستوى دلالة إحصائية (05.) , مما يعني أن درجات أفراد العينة في كل فرضية من فرضيتي الاستبانة ترتبط ارتباطًا دالاً إحصائيًا بدرجاتهم الكلية في الاستبانة، وهذا يشير إلى تحقق صدق الاتساق الداخلي لاستبانة الدراسة وبشكل قوي .

6 _ 2 ثبات الاستبانة: [15]

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطى هذه الاستبانة للنتيجة نفسها حتى لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة، وبعبارة أخرى فان ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة دراسته عبر طريقة التجزئة النصفية دون معامل الفاكرونباخ .

6 _ 2 _ 1 طريقة التجزئة النصفية:

تم تقسيم متغيرات كل فرضية من فرضيتي الاستبانة فضلا عن الاستبانة ذاتها إلى جزأين ، بحيث يشمل الجزء الأول المتغيرات ذات الأرقام الفردية ويشمل الجزء الثاني المتغيرات ذات الأرقام الزوجية، ثم حسبت درجات الجزء الأول ودرجات الجزء الثاني في كل مجال من مجالي الاستبانة، وبعد ذلك تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين الجزئين ، ثم يتم تعديل معامل الارتباط باستخدام معادلة سبيرمان براون الآتية :

معامل الثبات $Reliability = 2r / r + 1$

إذ r = معامل ارتباط بيرسون ، وقد كانت النتائج كما يلي :

[15] www.ckfu.org/vb/attachment.php?attachmentid=88238&d...

جدول رقم (4)

معاملات ارتباط بيرسون والثبات لكل فرضية من فرضيات الاستبانة فضلا عن الاستبانة كوحدة واحدة :

ت	التفاصيل	عدد الفقرات	معامل ارتباط بيرسون	معامل[16] الثبات	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
1	الاستبانة ككل	32	.814	.898	0
2	الفرضية الأولى	10	.439	.610	0
3	الفرضية الثانية	22	.450	.621	0

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند α =.05

ومن خلال الجدول السابق يلاحظ أن معامل ثبات الاستبانة بلغ 898. وهو قيمة مرتفعة ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 05. = α ، كما أن معاملات الارتباط والثبات في كلتي الفرضيتين معتدلة نسبيا ومعنوية إحصائيا ، و هذا يؤكد ثبات الاستبانة وصلاحيتها للاستخدام بشكل عام .

وبذلك يتوج الباحث توثقه بصدق وثبات استبانة دراسته ويقتنع وفق الأساسيات العلمية بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج ، والإجابة على أسئلة الدراسة ، و اختبار فرضياتها .

أما ما أورده الجزء الثاني من أداة القياس فكان الجانب الفني لها والذي في محطته الأولى اعتمد مجموعة من المقابلات الشخصية مع المتخصصين في مجال نظم المعلومات المحاسبية ومجموعة من مديري الشركات التي تعتمد نظم معلومات محاسبية محوسبة ومحاسبين ، إذ أسفرت هذه المقابلات عن قائمة تحتوي على عدد من المتغيرات التي يمكن أن تستخدم كعوامل لقياس مدى تأثر القرارات الاستثمارية بنظم المعلومات المحاسبية في ظل النظم المحوسبة, وهذه المتغيرات تتمثلها خصائص المعلومات المحاسبية والبرامج المستخدمة.

أما المحطة الثانية فقد تمحورت عند مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والخاصة منها بنظم المعلومات المحاسبية والمحوسبة منها بشكل محدّد . إذ تم تحديد مجموعة من المتغيرات التي لجأت إليها هذه الدراسات واعتمادا على النتائج التي تم التوصل إليها؛ تم تطوير أداة القياس التي تهدف إلى تحديد أهمية مجموعة من العوامل، والتي يمكن أن تستخدم لمعرفة مدى تأثر القرارات الاستثمارية بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أو بتعبير فني أكثر دقة لأغراض الدراسة ، " *أ بزيادة الضوابط الرقابية ترتفع موثوقية المعلومات المحاسبية التي تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لدى مستخدمي القوائم والبيانات المالية* . "

[16] معامل الثبات المناسب
* ان لا يقل معامل الثبات بشكل عام عن 0.60
* افضل معامل ثبات هو ما كان فوق الـــ 0.90

6 _ 3 اختبار ومناقشة الفرضيات:

لاختبار فرضيات الدراسة سيتم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة one sample t-test من أجل اختبار ما إذا كان هناك فرق معنوي إحصائيًا بين متوسط آراء أفراد العينة على عبارات الاستبانة والمتوسط العام للمقياس المستخدم في تلكم الاستبانة فلقد استوى عند القياس (3) ، ويمثل صفة الرأي (في الوسط)، ومفهوم هذا الاختبار يشير إلى أنه عندما يكون متوسط أراء أفراد العينة على عبارة ما اكبر من الدرجة (3)، والتي تمثل المتوسط العام للمقياس وبدرجة معنوية إحصائيًا، فإن ذلك يعني تحقق أو وجود المتطلب أو المخرج او الخاصية ، حسب ما يحدده نص تلك العبارة، أما إذا كان متوسط الآراء أقل من الدرجة (3)، وبشكل معنوي إحصائيًا فان ذلك يشير إلى عدم تحقق أو وجود المتطلب أو المخرج أو الخاصية. وفي حالة عدم وجود فرق معنوي إحصائيًا بين متوسط أراء أفراد العينة والدرجة (3) ، فان ذلك يعني وجود المخرج أو المتطلب أو الخاصية ولكن بشكل متوسط .

6 _ 3 _ 1 مقياس الاستبانة:

المقياس المستخدم في استبانة الدراسة هو مقياس ليكرت الخماسي وقد تم ترميز هذا المقياس على الوفق الآتي :

أتفق تماما	أتفق	في الوسط	لا أتفق	لا أتفق تماما
5	4	3	2	1

وعليه فكلما اقتربنا من الدرجة (5) ازدادت شدة تحقق العبارة والعكس صحيح إن اقتربنا من الدرجة (1) ، أما إذا اقتربنا من الدرجة (3) فإن ذلك يكون في الاتجاه المتوسط .

وهنالك أيضا الانحراف المعياري وهدفه بشكل عام قياس انحراف القيم عن متوسطاتها وكلما كبر الانحراف يدل على تشتت كبير في آراء المبحوثين ، بمعنى .. إن الجميع أجاب " أتفق " سيكون الانحراف المعياري صفرا، وذا يدل على أنه لا يوجد اختلاف وتشتت في الآراء ، وعليه فكلما كبر الانحراف المعياري صرنا عند عدم المعنوية الإحصائية

ومن أجل تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات الاستبانة اجتهد الباحث بوضع ثلاثة مستويات على النحو الآتي : أثر كبير إذا كان الوسط الحسابي يقع بين (4 – 5) ، وأثر متوسط إذا كان الوسط الحسابي يقع بين (3 وأقل من 4) ، وأثر ضعيف إذا كان الوسط الحسابي يقع بين (1 وأقل من 3) .

6 _ 3 _ 2 تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها :

يبين الجدولان في أدناه النتائج التي تم التوصل إليها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وذلك على الشكل الآتي :

جدول (5)

الضوابط الرقابية التنظيمية لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وأثرها في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية

ت	نصوص المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	بواسطة المعلومات المستقاة من الأنظمة المحاسبية المحوسبة يستطيع متخذو القرار الاستثماري تقدير الأهمية النسبية لها وبالتالي اختيار القرار الرشيد .	4.4521	.50114	26.327	26	.000
2	إن حداثة الأجهزة المستخدمة في وحدة اقتصادية ما قد تحد من حدوث الأعطال أو تكرارها .	4.5205	.50303	25.826	26	.000
3	صيانة الأجهزة يؤدي إلى دقة المعلومات	4.6164	.48962	28.207	26	.000
4	تتعرض الأجهزة باستمرار إلى تهديدات خارجية أو داخلية	4.6027	.49272	27.792	26	.000
5	يمكن القول أن الإجراءات الاحترازية لتأمين الأجهزة ملائمة	4.6027	.49272	27.792	26	.000
6	هل تؤيد أن الأضرار التي يتعرض لها نظام المعلومات المحاسبية يمكن وصفها بـ (البالغة) .	4.5342	.50228	26.098	26	.000
7	إن الأشخاص المتعاملين مع قواعد البيانات متخصصون	4.5205	.50303	25.826	26	.000
8	تتم توعية العاملين بالشركة باستمرار عن البرامج الخبيثة	4.6027	.52014	24.756	26	.000
9	تستند عملية اتخاذ القرارات على قاعدة متكاملة خاصة بنظم المعلومات المحاسبية	4.0548	.66438	13.565	26	.000
10	تتم عملية اتخاذ القرارات التشغيلية من لدن الإدارة التنفيذية في الوحدة الاقتصادية .. وتلك الاستراتيجية من لدن الادارة العليا فيها .	4.1507	.73920	13.300	26	.000
	المعدل العام	4.466	.5408	23.949	26	.000

جدول (2)

تأثير العوامل التقنية والتشريعية والاقتصادية والسلوكية لمجتمع المستفيدين على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة .

ت	نصوص المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	إن الأنظمة المحاسبية المحوسبة تسهم في إيصال المعلومات المحاسبية إلى المستثمرين الحاليين والمتوقعين بالوقت المناسب ، بل جل مستخدمي القوائم المالية	3.8219	.65282	10.757	26	.000
2	في ظل حوسبة الانظمة المحاسبية فإنه لن يكون هناك تضحية بشيء من الدقة على حساب التوقيت المناسب لإيصال المعلومة .	3.8493	.39691	18.283	26	.000
3	إن رضى مستخدمي القوائم المالية على سرعة ورود المعلومة في ظل الانظمة المحوسبة يزداد عما هو عليه في ظل الانظمة التقليدية.	3.6986	.51868	11.508	26	.000
4	إن مخرجات الأنظمة المحاسبية المحوسبة تساعد المستثمرين بل مستخدمي القوائم المالية على توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.	4.3699	.54024	21.665	26	.000
5	مستخدمو القوائم المالية يعدون المعلومات الناتجة عن النظم المحاسبية المحوسبة معلومات مفيدة مستقبليا.	3.6164	.51721	10.183	26	.000
6	يوجد تشكيك نسبي من قبل مستخدمي القوائم المالية في يقينية دقة المعلومة المحاسبية المحوسبة.	4.2603	.57801	18.629	26	.000
7	مخرجات النظام المحاسبي المحوسب تُمكّن مستخدمي القوائم المالية من إعادة دراسة قراراتهم الاستثمارية وتقييمها.	3.6849	.46776	12.511	26	.000
8	تُعدُّ مخرجات النظام المحاسبي المحوسب معلومات قادرة على التكيف مع الظروف البيئية المتغيرة باستمرار.	3.8493	.36022	20.145	26	.000
9	للمعلومات المحاسبية المحوسبة مقدرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار.	3.9356	.54354	15.054	26	.000
10	معلومات النظام المحاسبي المحوسب تحوي درجة عالية من التطابق مع الظواهر المراد التعبير عنها في التقارير الاستثمارية المختلفة .	4.2603	.70764	15.216	26	.000
11	المعلومات المحاسبية المستقاة من النظام المحوسب تمثل بصدق عن الجوهر وليس الشكل ، فقط لغايات	4.1370	.87106	11.152	26	.000

	استثمارية محضة .					
12	تخلو معلومات النظام المحاسبي المحوسب من التحيز في عمليات القياس المقصود (اسقاط أي اعتبارات أو ظواهر مهمة من التقارير المالية).	4.2877	.87368	12.593	26	.000
13	تخلو معلومات النظام المحاسبي المحوسب من التحيز في عمليات القياس غير المقصود (عدم اكتمال العمليات).	4.2877	.61191	17.980	26	.000
14	تمتاز مخرجات النظام المحاسبي المحوسب بأنها تقدم حقائق صادقة دون حذف أو استثناء، تساعد متخذي القرار من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.	4.1644	.68746	14.471	26	.000
15	تساعد حوسبة نظام المعلومات المحاسبي على صد الاشخاص من التحيز الفردي.	4.1507	.49078	20.032	26	.000
16	تسهم حوسبة الأنظمة في إضعاف تأثير دور المسؤولين من التحيز عند إعداد القوائم المالية .	4.1918	.56905	17.894	26	.000
17	تتصف المعلومات المستخرجة من الانظمة المحاسبية المحوسبة بالموضوعية في القياس العلمي.	4.2603	.64609	16.666	26	.000
18	تسهم حوسبة أنظمة المعلومات المحاسبية في تحييد تحيز الاشخاص القائمين على عمليات القياس.	4.2055	.66581	15.469	26	.000
19	إن عملية الإفصاح عن القوائم المعدة بواسطة الأنظمة المحوسبة تحوز على ثقة عالية من قبل أصحاب المال والقرار والاستثمار .	4.1233	.55139	17.406	26	.000
20	إن امكانية التحقق من معلومات النظام المحاسبي المحوسبة متوافرة بدرجة عالية.	4.2068	.66748	15.887	26	.000
21	يستطيع رجالات المال والأعمال الاعتماد على مخرجات النظام المحاسبي المحوسب لغايات مقارنة أعمالهم مع أعمال الشركات المشابهة.	4.8082	.39643	38.972	26	.000
22	تسهل الانظمة المحاسبية المحوسبة من عملية تمكين مستخدمي البيانات المالية من مقارنة أعمالهم الحالية بأعمالهم السابقة وتوقع المستقبلية.	4.8767	.33104	48.437	26	.000
	المعدل العام	3.820	.57478	18.223	26	.000

عّلمونا منظرّو علم الإحصاء(رزقهم الله أجر نفعها ونفعهم) استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة (SPSS), ولقد تم الاعتماد على قيمة (T) ومما هو معلوم أن قاعدة القرار تقضي برفض فرضية العدم وقبول بديلتها إن كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لها . وعلى ما جرى عليه العرف والشيوع تم الاعتماد على قيمة مستوى الدلالة (0 %) والذي يقابله مستوى ثقة (100%) لتفسير نتائج الاختبار.

وكانت معادلة الانحدار لفرضيتي الدراسة كما يأتي:

$$Y=3.66 + 0.0405\ X1 + 0.51\ X2$$

الفرضية	المحسوبة T	الجدولية T	Sig مستوى الدلالة	الخطأ المسموح به
الأولى	23.949	3.707	.000	.05

نص الفرضية الأولى " لا تُغني الضوابط الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية المبرمجة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية لدى مستخدمي القوائم المالية " . ، ولقد بلغت قيمة (T) المحسوبة والمستخرجة من نتائج الحاسوب (949و23) ، وهذه القيمة ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة مقداره (0.000) ، أي أنها دالة على مستوى ثقة مقداره (100%) ، ولكون هذا المستوى أكبر من مستوى الثقة المعتمد في هذه الدراسة والبالغ (95%) عليه يتم رفض فرضية العدم والقبول ببديلتها ، ولتأكيد ذلك ، وبمقارنة قيمة (T) المحسوبة بقيمة (T) الجدولية والبالغة (707و3) يتضح أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية مما يعني رفض فرضية العدم التي تشير إلى أنه لا تُغني الضوابط الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية المبرمجة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية لدى مستخدمي القوائم المالية ، والقبول ببديلتها التي تدل على وجود ذلك التأثير ، ويستنتج من ذلك ... أن الضوابط الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية المبرمجة لها باع في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية لدى مستخدمي القوائم المالية .

تم قياس هذه الفرضية في الأسئلة (24–32) من الاستبانة .

الفرضية الثانية :

الفرضية	المحسوبة T	الجدولية T	Sig مستوى الدلالة	الخطأ المسموح به
الثانية	18.223	3.707	.000	.05

تنص الفرضية الثانية " ليس لمردود العوامل التقنية والتشريعية والاقتصادية والسلوكية لمجتمع المستفيدين تأثير بيّن على كفاءة و فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة " .

ومن تحليل البيانات بلغت قيمة (T) المحسوبة والمستخرجة من نتائج الحاسوب (223و18)، و لما كانت هذه القيمة ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة مقداره (0.000) ، أي أنها دالة على مستوى ثقة مقداره (100%) ، ولكون هذا المستوى أكبر من مستوى الثقة المعتمد في هذه الدراسة والبالغ (95%) فإنه تم رفض فرضية العدم وقبول

بديلتها ، ولتأكيد ذلك ، يكون عند مقارنة قيمة (T) المحسوبة بقيمة (T) الجدولية والبالغة (707و3) يتضح أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية مما يعني رفض فرضية العدم التي تشير إلى أن ليس لمردود العوامل التقنية والتشريعية والاقتصادية والسلوكية لمجتمع المستفيدين تأثير بيّن على كفاءة و فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، وبالتالي الإذعان الى قبول بديلتها التي تشير إلى أن العوامل التقنية والتشريعية والاقتصادية والسلوكية لمجتمع المستفيدين تأثير بيّن على كفاءة و فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة .

وبناءً على ما سبق نلمس أن لنظم المعلومات المحاسبية تأثير في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

تم قياس هذه الفرضية من خلال الأسئلة (1- 23) في الاستبانة .

المحور الأخير .. الاستنتاجات والتوصيات

أخير _ 1 الاستنتاجات :

بعد السرد والعرض والتفصيل نجمل النتائج الآتية كخلاصة لما تقدم وكاستنتاج لما نعلم :

1- الترابط الوثيق بين خصائص نظم المعلومات المحاسبية (والمحوسبة منها على وجه التدليل) حاجات مستخدمي البيانات المحاسبية عبر اتخاذ القرارات الاستثمارية ، إذ أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة قد أسهمت في رفع كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية ، وعليه فإن لخصائص نظم المعلومات المحاسبية (نمسة) تأثير بيّن عليها ، من خلال :

أ) خاصية التوقيت الملائم واتخاذ القرارات الاستثمارية ، إذ وُجد أن لخاصية التوقيت الملائم (أن تصل المعلومة المطلوبة الى متخذي القرارات في الوقت الذي تؤثر فيه مثل هذه المعلومات على القرارات المزمع اتخاذها ذات العلاقة بها دونما تأخير ، مع الأخذ في الاعتبار وجوب أن لا تفقد موثوقيتها للمعلومات المحاسبية) توافرا عند نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (نمسة) ، مما يمّكن مستخدمي البيانات المالية من المعولية على تلكم المعلومات .

ب) ليس التوقيت الملائم لوحده ذا تأثير في التخطيط أو التبوء المالي أو ما يصطلح عليه " اتخاذ القرارات الرأسمالية أو الاستثمارية " ، فهنالك :

1) خاصية القدرة على التنبؤ ، وتشير إلى الصفة في المعلومات التي تساعد المستخدمين لزيادة احتمالية التنبؤ الصحيح لنتائج الأحداث الماضية أو الحالية ،

2) خاصية التغذية المرتدة ، الصفة في المعلومات التي تمكن المستخدمين من إثبات أو تصحيح توقعاتهم الماضية

3) خاصية الموثوقية وبمقتضاها أن تكون المعلومات دقيقة ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها، إذ تؤكد أن المعلومات يمكن الاعتماد عليها، وأنها خالية من الخطأ والتحيز إلى حد معقول وتمثل بصدق ما يتم عرضه . ومن بنودها التمثيل الصادق وتغليب الجوهر على الشكل والحيادية والحيطة والحذر وتكاملية المعلومات ،

4) بينما لا وجود لتأثير خاصية المقارنة لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية . إذ أن المعلومات المالية لا يمكن أن تعد قابلة للمقارنة بين مدة وأخرى في ضوء عدم اتساق الأسس المحاسبية في المعالجة والعرض . وقابلية

المقارنة كما عرفها مجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكي FASB في نشرة مفاهيم المحاسبة المالية " No. 2 SFAC ، " الصفة في المعلومات التي تمكن المستخدمين من تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية "

ولا يمكن تصور أن تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة إن لم تكن تلكم المعلومات متسقة ومتناغمة، إذ انتفاء اتساق المعلومات المالية يترتب عليه مباشرة ضرب قابلية المعلومات للمقارنة ، و ما يذهب اليه الباحث في اعتبار خاصيتي الاتساق و قابلية المقارنة خاصية بكفين لذراع واحدة .

وهنالك من يرى أن خاصية الاتساق صفة توجه في الغالب لمستخدمي البيانات المالية الداخليين وتتعلق بأن يستمر المحاسب في تطبيق ذات الأسس والقواعد المحاسبية ، أما قابلية المقارنة فهي موجهة في الغالب لمستخدمي تلك البيانات من خارج الوحدة الاقتصادية للوقوف على مدى تطبيق الاتساق في الوحدة الاقتصادية ولا يعني ذلك عدم وجود استخدام خارجي للاتساق أو استخدام داخلي لقابلية المقارنة .

ج) دلت نتائج الدراسة على أن نوعية البرمجيات المستخدمة في حوسبة نظم المعلومات المحاسبية لها دور فاعل في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية, وأن حوسبة نظم المعلومات المحاسبية تجعل البيانات متوافرة بين أيدي متخذي القرارات الاستثمارية في وقت قياسي، بالمقارنة مع النظام اليدوي، مما يسهم في جعل القرارات الاستثمارية قرارات ذات تأثير ناجح ومواكب لتغيرات السوق. كما أن السرعة التي وفرتها برمجيات الحاسوب، أسهمت في جعل البيانات المحاسبية بيانات ذات طبيعة ملائمة لمتخذي القرارات بشكل عام ولمتخذي القرارات الاستثمارية بشكل خاص. ونظراً لكون البرمجيات المحوسبة تتصف بعدم التحيز، فقد جعلت متخذي القرارات الاستثمارية يثقون بمخرجات النظام المحاسبي المحوسب .

د) وجود المنافع لا يمنع من وجود المثالب فمع إيجابيات ما تقدم هنالك بضع من المشكلات والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية ، فضلا عن المشكلات العملية المثارة بشأن الاثبات الالكتروني و مسائل الإثبات الإلكتروني في المواد الجنائية وما يتصل بها من مسائل اجرائية تتعلق بأمن المعلومات .

أخير_ 2 التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإن الباحث يوصي بما يأتي:

1- توعية إدارات الوحدات الاقتصادية بأهمية حوسبة نظم المعلومات المحاسبية ، لما سيكون له من انعكاس إيجابي على متخذي القرارات الاستثمارية, وتوضيح مفهوم المنفعة لها ، وبأن العائد نتيجة الحوسبة سيكون أعلى من التكلفة على المدى المتوسط ، من منطلق أن الحوسبة تجعل المستثمرين يقبلون على الوحدة الاقتصادية بشكل كبير، وأنها ستخفض من الأيدي العاملة على المدى القصير وبذلك تنخفض الكلفة.

2- توعية إدارات الوحدات الاقتصادية على ضرورة استخدام البرمجيات المرنة أي القابلة للتطوير والتأقلم مع التغييرات التي تطرأ على البيئة المحيطة بتلك الوحدة .

3- حث إدارات الوحدات الاقتصادية على استخدام برامج حماية متطورة للحفاظ على خصوصية المتعاملين معها ، ومن ثَمّ زيادة ثقتهم بها وبمخرجات نظامها المحوسب, لمواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة، وتحديث أنظمتها المحوسبة وفقاً لها.

4- حثّ المستثمرين على التعامل مع تلك الوحدات الاقتصادية التي توظف الآليات التكنولوجية في أنظمتها عامة ونظامها المحاسبي خاصة, وتشجيع الوحدات الاقتصادية غيرها والتي لا توظف الآليات التكنولوجية على استخدامها.

ثبَتُ ثُلّةٍ من المرتكزات :

1- *الدهراوي ، كمال الدين مصطفى ، ومحمد ، سمير كامل ، نظم المعلومات المحاسبية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، مصر ، 2010*

2- *الشيرازي ، د. عباس مهدي" نظرية المحاسبة ، الكويت ، دار ذات السلاسل ، 1990 .*

3- *العادلي ، يوسف عوض والعظمة ، محمد أحمد ، المحاسبة المالية ، دار ذات السلاسل ، الكويت ، 1986*

4- *المخادمة ، أحمد عبد الرحمن ، أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية "دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية" ،جامعة أهل البيت ، مجلة المنارة ، السنة 13 العدد 2، المفرق ، الأردن ، 2005 .*

5- *صيام ، وليد زكريا ، تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية في ظل التطور التكنولوجي ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني السادس (مهنة المحاسبة في خدمة الاقتصاد) عمان ، الأردن ، 2004 .*

6- *الحنطاوي ، محمد يوسف ، نظم المعلومات المحاسبية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2001 .*

7- *الجزراوي ، د. إبراهيم محمد وعثمان ، حسان ، نظام المعلومات المحاسبية ودوره في عملية اتخاذ القرارات ، مجلة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2006 .*

8- *Anderson ,D. R, Sweeney, D. J, and Williams ,T. A., Statistics for Business and Economics. 4th ed. , West Publishing Company , 1990 .*

9- *Donald E. Kieso , Jerry J. Weygandt , Terry D. Warfield , Nicola M. Young, Intermediate Accounting , Wiley; 8th edition , 2001 .*

10- *Eldon S. Hendriksen, Michael F. Van Breda., Accounting theory , 5th ed. , Irwin / McGraw-Hill, 1992 .*

11- *George H. Bodnar, William S. Hopwood, Accounting information systems , Prentice Hall , Boston , 2010*

12- *Laudon & Laudon MIS, Management Information System , 7th Edition., Prentice Hall , 2002 .*

13- *يونس عرب ... . http://www.arablaw.org/Download/E-Evidence_Article.doc*

وفي متن الدراسة مرتكزات استندت إليها ,,, لم يحبذ الباحث إدراجها ضمن هذه الصفحة للتشويق إلى طلبها في مضانها فإليهم أعتذر تجشمهم عناء العودة والاستعادة ..

وآخرُ دَعوانا أنِ الحمدُ للهِ رَبِّ العالمينَ